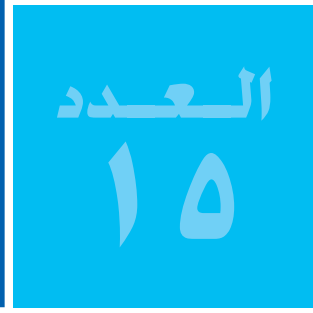


نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا

ملف العدد: حماية الأطفال على الإنترنت

١. تأثير الشبكات الاجتماعية على أمن الأطفال
٢. حماية الأطفال على الإنترنت في العالم العربي: ملامح من التجربة المصرية
٣. الجهود اللبنانية لحماية الأطفال على الإنترنت: مساهمة الإطار القانوني
٤. التشريع وحماية الأطفال على الإنترنت في الولايات المتحدة
٥. قياس حماية الأطفال على الإنترنت



الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مواضيع العدد

الصفحة

٣	الافتتاحية
٥	ملف العدد: حماية الأطفال على الإنترنت
٥	تأثير الشبكات الاجتماعية على أمن الأطفال
٨	حماية الأطفال على الإنترنت في العالم العربي: ملامح من التجربة المصرية
١٢	الجهود اللبنانية لحماية الأطفال على الإنترنت: مساهمة الإطار القانوني
١٦	التشريع وحماية الأطفال على الإنترنت في الولايات المتحدة
١٩	قياس حماية الأطفال على الإنترنت
٢٣	سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢٣	البحث العلمي والتنمية المحلية
٢٧	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢٧	جوائز التميز للتطبيقات والخدمات الإلكترونية
٣١	أنشطة الإسكوا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣١	الأنشطة الرئيسية المنفذة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١
٣٥	كتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٥	الظلال الافتراضية: الخصوصية في مجتمع المعلومات للكاتبة كارين لورينس أوكفست
٣٧	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتنا اليومية
٣٧	مواقع الإعلام الاجتماعية على الإنترنت والحركات الشعبية العربية

الافتتاحية

والاتصالات، في خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية». واستجابة لهذه الالتزامات الدولية، أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات في عام ٢٠٠٨ مبادرة لحماية الأطفال على الإنترنت (Child Online Protection - COP) تهدف إلى تعزيز الوعي العالمي حول أهمية سلامة الأطفال على الإنترنت، وتطوير أدوات عملية لمساعدة الحكومات وشركات صناعة المعلومات والمربين والمعلمين والأهل على ضمان توفير السلامة والأمن للأطفال على الإنترنت. كما اختار الاتحاد الدولي للاتصالات موضوع «حماية الأطفال في الفضاء السيبراني» ليكون عنواناً لليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٩.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، خصصت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذا العدد من نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا لقضية «حماية الأطفال على الإنترنت»، حيث يتناول ملف العدد جوانب مختلفة من هذه القضية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ومنها تأثير الشبكات الاجتماعية على أمن الأطفال ومخاطر التعرض للإساءة السيبرانية على الشبكات الاجتماعية، خاصة للمراهقين، والجهود المبذولة في البلدان العربية لحماية الأطفال على الإنترنت، مع التركيز على تجربة مصر في هذا المجال، وعلى ما قامت به اللجان الوطنية التي أنشئت في لبنان لحماية الأطفال على الإنترنت في المجالات الفنية والقانونية والتربوية. كما يعرض الملف التشريعات الأمريكية في مجال حماية الأطفال على الإنترنت والجهود الدولية التي تبذل من أجل توفير إطار إحصائي مفاهيمي شامل لقياس حماية الأطفال على الإنترنت.

ويتضمن هذا العدد من نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عرضاً وتحليلاً لكتاب «الظلال الافتراضية: الخصوصية في مجتمع المعلومات» الذي يتناول قضايا

في حين أصبحت شبكة الإنترنت وتكنولوجياها ومواردها من أهم وسائل نشر المعرفة والثقافة، وتبادل الخبرات، وتعزيز التفاعل الاجتماعي، ومد جسور التواصل بين المستخدمين في مختلف أنحاء العالم، وإتاحة فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها في الوقت ذاته تحمل العديد من المخاطر التي تهدد سلامة وأمن مستخدميها صغاراً وكباراً. ويُعتبر الأطفال الشريحة الأكثر ضعفاً في مواجهة هذه التهديدات، مما يستوجب إيجاد السبل الكفيلة بحمايتهم من الاستغلال الذي يمكن أن يتعرضوا له باستخدامهم للإنترنت. ففي الأعوام الماضية، ارتفعت نسبة الأطفال الذين يستخدمون الإنترنت إلى مستويات قياسية، وذلك لأغراض مختلفة منها إتمام الواجبات المدرسية والتسلية والتعرف على الآخرين والتواصل معهم. وهذا ما يزيد من نسبة تعرضهم لمخاطر محتملة مثل التحدث مع أشخاص مجهولين أو منتحلين هويات وهمية قد يحاولون استغلالهم واستدراجهم ومواعتهم لأهداف غير بريئة، أو التعرض لمواقع إباحية ذات محتوى يخل بالأخلاق والآداب العامة وغيرها من المحتوى الذي قد يسيء إلى أخلاقية الطفل وتنشئته على القيم الإنسانية كالحض على العنصرية والكراهية والجريمة وتعاطي المواد الممنوعة.

تعتبر مسألة تمكين الأطفال وحمايتهم من مخاطر الإنترنت من المسائل الملحة والصعبة، مما استدعى اهتماماً خاصاً من قبل المشاركين في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في مرحلتيه جنيف في عام ٢٠٠٣ وتونس في عام ٢٠٠٥. فقد أكد إعلان مبادئ جنيف الالتزام «بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته خلال تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها». وشدد برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات على: «إدماج الأطر والسياسات العامة التنظيمية والذاتية التنظيم وغيرها من الأطر والسياسات العامة الفعالة من أجل حماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال عن طريق تكنولوجيا المعلومات

عن أهمية البحث العلمي في التنمية المحلية وما يوجد في المنطقة العربية من فرص وتحديات خاصة بالبحث العلمي، مع تقديم إرشادات للاستفادة من الطاقات العلمية المحلية؛ ومقال عن المسابقات وجوائز التميز للتطبيقات والخدمات الإلكترونية كأحدى الوسائل المتبعة لتحفيز تطوير التطبيقات والخدمات الإلكترونية.

الخصوصية وتحديداً في العالم الإلكتروني وتبعات ذلك على الأطفال والأجيال القادمة. وبالنظر إلى الدور الأساسي والهام الذي تلعبه مواقع الشبكات الاجتماعية في التطورات الحاصلة في البلدان العربية، تناولت زاوية حياتنا اليومية من هذا العدد موضوع «تأثير مواقع التواصل الاجتماعية على الإنترنت على الحركات الشعبية العربية».

وفي الأبواب الثابتة للنشرة، ومنها سياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مقال

ملف العدد: حماية الأطفال على الإنترنت

تأثير الشبكات الاجتماعية على أمن الأطفال

حتى من خلال ضغوط أقرانهم. بالنسبة للمراهق، تشكل الشبكة الاجتماعية امتداداً للحياة المدرسية ولكن دون أن تحكمها القواعد التي توجد في المدرسة. فهو يعتبرها مثل وقت الفسحة ضمن اليوم المدرسي ولكن دون مراقبة المدراء والمعلمين. ومع اختلاف العالمين، العالم السيرياني والعالم الحقيقي، تتواجد الإساءة في كليهما كقضية مشتركة، لكن الحلول والخطوات المتخذة تختلف اختلافاً كبيراً ما بين العالمين. ففي العالم السيرياني، هناك نوعان من الإساءة السيريانية (cyberbullying) وهما الإساءة المباشرة (الرسائل المرسلة إلى الضحية مباشرة)، والإساءة بالوكالة (الاعتماد على مساعدة الآخرين للإيقاع بالضحية، سواء مع أو بدون علم الشريك)^(٢).



ويمكن وصف عمليات الإساءة السيريانية بأنها عمل عدواني تجاه شخص ما، على غرار الإساءة التقليدية، ولكن من خلال استخدام الإنترنت. وتتخذ هذه الإساءة أشكالاً مختلفة بدءاً من نشر شائعات عن شخص ما وصولاً إلى التهديدات والمضايقات والتعليقات السلبية، ونشر التعليقات المستفزة على الصور الرقمية. وتتعدد سبل إيصال الرسائل المسيئة ما بين رسائل البريد الإلكتروني، والرسائل الفورية، وصفحات الوب، والمدونات، وغرف الدردشة على مواقع الشبكات الاجتماعية.

وفيما يلي، عرض للمخاطر التي تنطوي عليها عمليات الإساءة السيريانية على الشبكات الاجتماعية وخاصة بالنسبة للمراهقين، مع تقديم نصائح وتدابير احتياطية تساعد أولياء الأمر على الحد من تلك المخاطر وتأثيرها على الأبناء.

علامات وآثار الإساءة السيريانية^(٣)

يعتمد البعض إلى الإساءة إلى الأطفال من خلال رسائل فورية يكون فحواها مثلاً «الجميع يكرهك»،

تساهم مواقع الشبكات الاجتماعية مثل فايسبوك (Facebook)، وماي سبايس (MySpace) وغيرهما في تفعيل الاتصال مع العائلة والأصدقاء من خلال استخدام شبكة الإنترنت. وتتعدد سبل الاتصال ما بين الدردشة (chat) والألعاب وتبادل الصور وغيرها. وقد ازداد مؤخراً عدد مستخدمي هذه الشبكات بشكل كبير، فعلى سبيل المثال نمت شعبية موقع فايسبوك على مدى السنوات الأخيرة بحيث بلغ عدد المشتركين فيه في عام ٢٠١٠ أكثر من ٥٠٠ مليون شخص في العالم يقضون أكثر من ٧٠٠ مليار دقيقة شهرياً في استخدامه بمعدل وسطي^(١).

هناك مخاطر عدة تحيط بجميع مستخدمي الشبكات الاجتماعية، إلا أن الشباب والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر. وتبين إحصاءات فايسبوك المتعلقة بتركيبة المستخدمين السكانية لسنة ٢٠١٠ أن حوالي ١٠ في المائة من مستخدمي هذا الموقع هم من المراهقين. ومن المعروف أن المراهقين لا يملكون الخبرة اللازمة لمواجهة المخاطر التي تتربص بهم في العالم الخطر الذي نعيش فيه، ولا يقدرون كيف يمكن أن يتم إخضاعهم بسهولة ولو

- تجنب التجمعات مع الأصدقاء ضمن أو خارج إطار المدرسة؛
- تدني الدرجات المدرسية؛
- التصرف بعدوانية في المنزل؛
- تغيرات في المزاج والسلوك والنوم والشهية.

سبل الحد من الإساءة السيبرانية^(٤)

يتردد العديد من الأطفال والمراهقين الذين يتعرضون للإساءة السيبرانية بالإفصاح للمعلم أو أحد الوالدين عما حصل لهم بسبب شعورهم بالخجل أو لأنهم يخشون أن يُحرموا من بعض الامتيازات، ومنها استخدام الحواسيب الخاصة والدخول إلى عالم الإنترنت وغيرها. ولذلك، على الآباء أن يراقبوا أبناءهم بطريقة غير مباشرة لحمايتهم. وعليهم أن يدركوا أن لا شيء أسرع في سحق ثقة الأطفال بأنفسهم من الذل وبالأخص الذل العلني (عبر شبكة الإنترنت) الذي يصل على الفور إلى كل شخص يعرفونه. ومن المؤسف أن معظم الإساءات السيبرانية تقع في غياب الأهل الذين لا يلاحظون ما يحدث مع أطفالهم إلا في وقت متأخر، حيث تبدأ بعض علامات الاضطراب التي سبق ذكرها بالظهور. وتجدر الإشارة إلى أن الأضرار النفسية التي تسبب بها الإساءة السيبرانية يمكن أن تستمر مدى الحياة.

وللتعامل مع الأضرار الناجمة أو محاولة الحد من فرص الإساءة السيبرانية، ينبغي على المربين وأهالي الأطفال أن يتخذوا خطوات معينة، وذلك بحسب الفئة العمرية التي ينتمي إليها هؤلاء الأطفال.

١- الخطوات المتخذة مع الأطفال في المرحلة الابتدائية

- إبقاء تواصلهم الاجتماعي عبر الإنترنت في حدوده الدنيا قدر المستطاع وحثهم على استخدام برامج الدردشة التي تراقب الحديث المتبادل مثل موقع وبكينز (webkinz)^(٥)؛
- شرح أساسيات السلوك السيبراني الصحيح وتوعيتهم بأن الكذب والبوح بالأسرار للأغراب خطأ في الفضاء السيبراني كما في الحياة اليومية؛



أو «أنت فاشل/فاشلة»، وما يشبه ذلك من رسائل ذات عواقب نفسية سلبية. ويعمد البعض الآخر إلى إنشاء مواقع إلكترونية تهدف إلى إذلال الأطفال وإحراجهم، مثل صناديق اقتراح على الإنترنت حول مواضيع مثل «صوّت لأقبح عشر فتيات في المدرسة». ويمكن للمسيء أن ينتحل شخصية الطفل أو المراهق الإلكترونية ويقوم بنشر إعلانات وهمية عبر الإنترنت أو اختراق حساب الضحية وإرسال رسائل بريد إلكترونية مسيئة إلى أصدقاء ضحيته. وقد أشارت الأبحاث إلى أن الإساءة الإلكترونية تؤدي في معظم الحالات إلى اضطرابات نفسية، منها تدني احترام الذات والاكئاب والقلق وانخفاض الدرجات المدرسية، وأحياناً الانتحار، كما حدث مع ميغان ماير الفتاة ذات الأربعة عشر ربيعاً التي انتحرت في عام ٢٠٠٦ بسبب ما تعرضت له من تحقير عبر موقع MySpace. وأشارت الدراسات إلى عدد من العوارض أو الدلائل التي تساعد الأهل على اكتشاف أن طفلهم يتعرض للإساءة الإلكترونية. ومن هذه الدلائل ما يلي:

- علامات الاضطراب النفسي أثناء أو بعد استخدام الإنترنت؛
- الابتعاد عن الأصدقاء والانسحاب من الأنشطة؛

على أن ما يُمنع قوله وجهاً لوجه يُمنع قوله عبر وسائل الاتصال الأخرى؛

- سؤال الطفل عما اذا كان على معرفة بأحد الأشخاص الذين تعرضوا للإساءة الإلكترونية، ففي بعض الأحيان يتحدث الأطفال عن مشاكل غيرهم قبل الاعتراف بمشاكلهم الخاصة؛
- تحديد عقوبات للسلوك العدواني، فعلى سبيل المثال، إذا عمد الطفل إلى إذلال أو إهانة أحد أقرانه ينبغي معاقبته بحرمانه من بعض ما لديه من امتيازات مثل الهاتف أو الحاسوب وغير ذلك.

خاتمة

لا توجد حلول سحرية لمكافحة الإساءة السيبرانية وغيرها من التهديدات. حتى أن تطبيق الإرشادات التي ينصح بها في هذا المجال لن يمنع الإساءة ولكنه يقلل من فرص حصولها لو طبقت بشكل صحيح. ومن المهم أن نتذكر أن دور الوالدين لا يقتصر على الرصد والتوجيه، بل عليهم أن يبلغوا عن أية حالة مشتبّه فيها من عمليات الإساءة السيبرانية، وأن يرفعوا الأمر إلى الجهات المختصة ويعلموا مدرسة الطفل الضحية. كبالغين، ينبغي علينا دعم أطفالنا والحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة معهم وعدم تجاهل أي نوع من الإساءة لأن الإساءة يمكن أن تسبب ضرراً يبقى أثره قائماً مدى الحياة.

- التركيز على أهمية سرية كلمة السر وعدم مشاركتها مع الأصدقاء، وهو شكل شائع من الإساءة السيبرانية، إذ قد يستخدم آخرون كلمة السر للدخول إلى حساب صديقهم والتواصل عبر بريده الإلكتروني وإرسال رسائل وهمية أو تعليقات محرّجة. يمكن للأطفال حماية أنفسهم من هذا عن طريق التعلم في وقت مبكر أن كلمة السر هي خاصة وتنحصر مشاركتها بالوالدين فقط.



http://www.safesanborn.com/images/stop_cyber_bullying.gif

٢- الخطوات المتخذة مع الأطفال في المرحلة المتوسطة

- رصد استخدام الإنترنت ومراقبة ما يقوم الطفل بإرساله وتدوينه والتحقق من رسائل الجوال الخاصة به وإعلامه بأنكم تبقون عيونكم ساهرة على أنشطته؛
- إطلاع الطفل على التصرف الصحيح في حال تعرضه للمضايقة. وفي حال التعرض للإساءة السيبرانية، على الطفل أن يعرف أنه يجب ألا يستجيب للمسيء أو يحاول الانتقام منه بل أن يصده وأن يخبر شخصاً بالغاً يثق به على الفور. وينبغي ألا يتم حذف الرسائل المسيئة لأنه في معظم الحالات يمكن الإبلاغ عن المحتوى إلى موفر خدمة الإنترنت واستخدامه كدليل ووسيلة لملاحقة المسيء؛
- إذا كان الطفل هو من يقوم بالإساءة الإلكترونية لغيره، على الأهل وضع عواقب صارمة والالتزام بها. وهذا ينطبق على التعليقات القاسية أو الإيحاءات عن المعلمين والأصدقاء والأقارب. بالإضافة إلى هذه التوصيات الخاصة بالأطفال حسب أعمارهم، ينبغي على المعنيين من أهل ومربين اتخاذ بعض الخطوات تجاه الأطفال بغض النظر عن عمرهم، وأهمها:
- تزويد الأطفال بمدونة لقواعد السلوك والتركيز

حماية الأطفال على الإنترنت في العالم العربي: ملامح من التجربة المصرية

عرض موجز للجهود العربية

الإنترنت من خلال المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفريق مركز قطر للاستجابة لطوارئ الحاسبات والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر.

كما سعت بعض البلدان العربية مؤخراً، ومنها مصر وقطر وعمان، إلى معالجة موضوع الاستخدام الآمن للإنترنت من خلال موقع «Safe Space» في قطر^(٨)، وموقع «ملتقى الأطفال للسلامة المعلوماتية» في عُمان^(٩)، ومشروع الاستخدام الآمن للإنترنت (المفصل لاحقاً) في مصر. وتساهم هذه المواقع في توفير الموارد المعرفية الضرورية لحماية الأطفال على الإنترنت باللغة العربية، مما يدعم زيادة استخدام هذه اللغة على شبكة الإنترنت والتي لا تتجاوز حالياً ١ في المائة^(١٠) وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع بعض اللغات الأخرى كالإنكليزية.

ملامح من التجربة المصرية لحماية الأطفال على الإنترنت

قد يكون أهم ما يميز التجربة المصرية هو التكامل بين عناصر الحماية والاندماج الواعي في الحوار الدولي والاستفادة من تجارب الهيئات الدولية المتخصصة. فقد قام الخبراء في مصر بتبني العديد من الجهود الدولية الناجحة بصورة خلاقة تتلاءم والظروف المصرية. وبدأت مصر في عام ٢٠٠٧ مشروعها لتوفير الأمان على الإنترنت للأطفال إيماناً بأهمية تلك القضية وبقناعة واضحة بضرورة ربط الاستخدام الآمن للإنترنت مع برامج التمكين بصورة متوازنة بهدف زيادة أعداد المستخدمين ورأب الفجوة الرقمية من جانب وتأمين حماية الأطفال من جانب آخر. يأتي مشروع الاستخدام الآمن للإنترنت في ظل هواجس عامة حول هجرة موجات الاستغلال الجنسي للأطفال من خلال الإنترنت من البلدان المتقدمة أو تلك التي تبنت مبادرات وآليات لمحاربة هذه الجريمة، إلى البلدان التي ليس لديها جهود منظمة في مجال الحماية والأمان على الإنترنت. من هنا برزت أهمية أن يكون لمصر برنامج خاص بها لحماية الأطفال

في حين تبذل جهود مكثفة ومنظمة على المستوى الدولي في مجال حماية الأطفال على شبكة الإنترنت، لا تزال الجهود المبذولة في هذا المجال في البلدان العربية متفرقة ولا ترقى إلى مستوى العمل الجماعي الذي تستلزمه إشكالية معقدة مثل الحماية على الإنترنت. فقد قام بالفعل عدد من البلدان العربية باتخاذ إجراءات لحماية الأطفال على الإنترنت تتفاوت ما بين إعداد التشريعات وإنفاذها أو تطوير محتوى أو تدريب وتوعية أو إيجاد حلول تكنولوجية. وما زالت البلدان العربية في حاجة ماسة إلى قوانين تواكب التطورات التكنولوجية وما يتبعها من تطورات في أنواع وأنماط واتجاهات الجرائم الإلكترونية، وبالأخص ضد الأطفال والشباب. ونظراً للطبيعة المحافظة للمجتمعات العربية، يغيب الاهتمام بجرائم الإنترنت، ومن هنا أهمية التوعية لكسر حاجز الصمت حول الممارسات المسيئة للطفل على الإنترنت، فالتوعية غير مفعلة بشكل قوي في العالم العربي باستثناء بعض البلدان، مثل البحرين حيث قامت هيئة تنظيم الاتصالات بالتعاون مع معهد سلامة الأسرة على الإنترنت (Family Online Safety Institute) بتنظيم المؤتمر الأول للسلامة على الإنترنت في منطقة الخليج (البحرين، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠). وكان من أهم نتائج المؤتمر توقيع اتفاقية بين الهيئة ومقدمي خدمات الإنترنت للدفع بالاستخدام الآمن للإنترنت. والجدير بالذكر أن البحرين كانت من أوائل البلدان العربية التي قامت بمسح ودراسة توجهات استخدام الإنترنت على المستوى الوطني من خلال منهجية علمية، وذلك في عام ٢٠١٠ بمساعدة خبراء من جامعتي كينغستون (Kingston) وميدلسيكس (Middlesex) في لندن، حيث شملت عينة البحث ٢٨٠٠ طفل و٨٠٠ من البالغين^(١١).

ووضعت الإمارات العربية المتحدة مؤخراً، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، برنامجاً تدريبياً للطلاب في مجال الأمن السيبراني والاستخدام الآمن للإنترنت^(١٢). كما تبذل قطر جهوداً في مجال حماية الأطفال على

الصور الإباحية للأطفال والمساهمة في التوعية والتعليم. ويقضي هذا المحور أيضاً بأن يتم التعاون مع الجهات المعنية بمراجعة القوانين والتشريعات المصرية الأخرى للتأكد من مواكبتها للتشريعات العالمية وضمن تحقيق أكبر قدر من الحماية للطفل على الإنترنت. وعُقدت، بالتعاون والتنسيق مع وزارة العدل وشركة مايكروسوفت، دورات تدريبية للقضاة وكلاء النيابة حول الجريمة المعلوماتية ضد الأطفال وحمايتهم على الإنترنت، كما جرى تنظيم ورشات عمل خاصة، مثل التي تم تنظيمها بالتعاون مع الهيئة المعنية بالمساعدة الفنية وتبادل المعلومات (Technical Assistance and Information Exchange) المعروفة اختصاراً بـ TAIEX والتابعة للمفوضية الأوروبية، حول مكافحة الجريمة السيبرانية واستغلال الأطفال على الإنترنت (القاهرة، ٣٠-٣١ آذار/مارس ٢٠١٠)^(١٦). وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون أيضاً مع مايكروسوفت، تم تنفيذ عدة برامج تدريبية للضباط والمحققين في الجرائم المتعلقة باستغلال الأطفال على الإنترنت بمساعدة خبراء دوليين في هذا المجال، وذلك بهدف تسهيل تقديم أحدث التطبيقات التكنولوجية لملاحقة مرتكبي الجرائم الإلكترونية وخاصة المتعلقة بالطفل، مثل نظام تتبع عمليات استغلال الأطفال على الإنترنت (Child Exploitation Tracking System-CETS). وفي إطار هذا المحور، يتواصل التعاون مع الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق في وزارة الداخلية ووحدة الجرائم المعلوماتية بشكل خاص من أجل توفير المعلومات والإحصاءات الخاصة عن استغلال الأطفال على الإنترنت.

محور التعليم وتطوير المحتوى

في هذا المحور، يتعاون مشروع الاستخدام الآمن للإنترنت مع وزارة التربية والتعليم في تطوير سياسات الاستخدام الرشيد للإنترنت لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت لكل من الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور، بالإضافة إلى إدماج الاستخدام الآمن للإنترنت في مناهج وزارة التربية والتعليم للمراحل الإعدادية والثانوية، وتدريب المدرّسين على تلك الأساليب وتطوير المناهج التعليمية بإضافة مفاهيم

على الإنترنت يكون نموذجاً للشراكة المجتمعية بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارات معنية أخرى ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولضمان حسن التنفيذ، يحظى هذا المشروع بدعم سياسي ملموس، وهو يقوم على خمسة محاور رئيسية تشمل القوانين والتشريعات، والتعليم وتطوير المحتوى، والتدريب ورفع الوعي، والحلول التكنولوجية، بالإضافة إلى التعاون الدولي والإقليمي.

محور القوانين والتشريعات وإنفاذها

تلتزم مصر بقرارات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في مجال ضمان أمان الأطفال على الإنترنت. كما تلتزم مصر باتفاقية حقوق الطفل التي تحدد في المادة السابعة عشرة حق الطفل في الوصول إلى المعلومات والحماية من المعلومات التي قد تضر به. ونتيجة هذا الالتزام، أضافت مصر مادة إلى قانون الطفل المعدل رقم ١٢٦ لعام ٢٠٠٨ هي المادة ١١٦ مكرر وتنص على العقوبات في حالات استغلال الأطفال على الإنترنت أو من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتكون مصر بذلك قد حققت تقدماً تشريعياً كبيراً تكلل بحصولها على ٣ نقاط من معايير المركز الدولي للأطفال المفقودين والمعرضين للاستغلال (International Centre for Missing and Exploited Children)، المعروفة اختصاراً بـ ICMEC، حول التشريع النموذجي للطفل، وهي أعلى نسبة بين البلدان العربية^(١٧).

ويقضي محور القوانين والتشريعات وإنفاذها بالتعاون مع وزارتي العدل والداخلية من أجل تفعيل قانون الطفل، ولا سيما المادة ١١٦ مكرر منه، ونشر الوعي بما تنص عليه هذه المادة وما تعنيه في المجتمع. كما يقضي بتشجيع الشركات المقدمة للخدمة على اتخاذ بعض الإجراءات الذاتية التي يمكن من خلالها تنفيذ أحكام تلك المادة، مثل حجب المواقع التي تعرض صوراً إباحية للأطفال إذ أنها مجرّمة قانوناً. وقد قام عدد من هذه الشركات، ومنها موبينيل وفودافون واتصالات مصر ونور وTEData، بتوقيع اتفاق نوايا في تموز/يوليو ٢٠١٠ ينص على التزام هذه الشركات باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع عرض

جديدة مثل المواطنة الرقمية، من أجل الوصول إلى مفهوم المجتمع التكنولوجي.



في الإطار نفسه، وتشجيعاً على إيجاد محتوى باللغة العربية على الإنترنت، أطلقت مصر في عام ٢٠١٠ بوابة "أمانك" للاستخدام الآمن للإنترنت (www.amanak.org)، لتكون بمثابة منصة متاحة للبلدان العربية وتحتوي على معلومات للتعريف بأهمية الاستخدام الآمن للإنترنت لمختلف فئات المجتمع من أطفال ومراهقين وشباب وأولياء أمور وتربويين. وتسعى البوابة، بمساعدة المشرعين ومنفذي القانون، إلى بناء قاعدة بيانات حول التشريعات والقوانين الخاصة باستخدامات الإنترنت والجرائم المتعلقة بها في البلدان العربية. كما تم التعامل مع منظمة iKeepSafe^(١٣) لترجمة عدد كبير من العروض والمواد التعليمية إلى اللغة العربية بهدف إغناء مضمون هذه البوابة.

محور التدريب ورفع الوعي

بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، تم إنشاء ثلاث مجموعات عمل بالإضافة إلى الفريق الوطني.

- مجموعة عمل الشباب (نت أمان) التي تعمل على نشر الاستخدام الآمن للإنترنت بين الشباب باعتبارهم الشريحة الأكبر من المستخدمين، وبالتالي الأكثر عرضة لمخاطر الإنترنت والأولى بالتوعية. تعمل هذه المجموعة على مستوى المحافظات من خلال الجمعيات الأهلية حيث تقوم بتدريب خمس جمعيات أخرى تقوم كل منها بتدريب خمس جمعيات أخرى، وذلك في خمس محافظات. وقد تم تدريب المجموعة المؤسسة عام ٢٠٠٨ بواسطة منظمة Childnet International؛

- مجموعة عمل أولياء الأمور والتي تهتم بتوعية أولياء الأمور بأهمية وثقافة الإنترنت واستخداماتها، لتمكينهم من مواكبة التكنولوجيا الحديثة التي يستخدمها أبنائهم، وبالتالي التواصل معهم؛
- مجموعة عمل التربويين وهي أحدث مجموعة عمل تم تشكيلها من منطلق أهمية دور المدرسة، وبالتالي دور المعلمين في تعليم النشء وتوعيته بأهمية الاستخدام الآمن للإنترنت وبالمخاطر المحتمل التعرض لها على الشبكة. وقد قامت شركة سيسكو (Cisco) والتحالف من أجل أمن الإنترنت على المستوى الوطني (National Cyber Security Alliance-NCSA) بتدريب التربويين ضمن هذه المجموعة؛
- فريق العمل الوطني المعني بالاستخدام الآمن للإنترنت، ويُعتبر من أهم إنجازات التجربة المصرية، إذ يضم جميع الجهات المعنية بالاستخدام الآمن، من وزارات وشركات وجمعيات أهلية تعنى بقضايا الاستخدام الآمن للإنترنت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتولى الفريق فتح قنوات الحوار والمناقشة بين أعضائه، من خلال تبادل المعلومات والخبرات في مجال الاستخدام الآمن للإنترنت، وتنسيق السياسات والأنشطة ووضع الأطر المحددة للأدوار المختلفة لأعضاء الفريق.

محور الحلول التكنولوجية

ويقضي بإعداد الدراسات حول الحلول التكنولوجية المناسبة لبعض المشاكل التي يواجهها الأطفال لدى استخدامهم شبكة الإنترنت. ففي حين توافرت الإحصاءات عن عدد مستخدمي الإنترنت على المستوى الدولي، غابت الدراسات التحليلية على مستوى مصر والعالم العربي، وخاصة تلك التي تتناول فئات مستخدمي الإنترنت، وأنماط استخدامهم لتلك التقنية، والمخاطر التي يواجهها المستخدم أثناء تصفحه للإنترنت. وفي إطار مشروع الاستخدام الآمن للإنترنت، ولمعالجة هذا النقص، تم إعداد عدد من الدراسات أهمها دراسة عن إشكالية السمعة على الإنترنت بالتعاون مع شركة مايكروسوفت

التحديات والفرص

إن العالم العربي بحاجة إلى برنامج عربي متكامل يستطيع صهر كل الجهود الفردية في مجال حماية الأطفال على الإنترنت في بوتقة واحدة، ويسمح بتبادل الخبرات وبناء الكوادر المحلية وإجراء الدراسات العلمية، ليس من منطلق معالجة الاستخدام الآمن كموضوع منفصل بل كجزء من الحوار حول أسس المواطنة الرقمية. وهذا ما سعت إليه مصر حين طرحت مشروع حماية النشء العربي على الإنترنت على الاجتماع الثالث عشر لوزراء الاتصالات العرب في بيروت عام ٢٠٠٩، وقد اتخذت بخصوصه خطوات تبشر بإمكانية أن يتحول إلى نواة لبرنامج عربي. فقد تم إقراره ضمن مشروعات الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إلا أن نجاح هذا المشروع وضمن استمراريته، يستدعي تضافر الجهود والتعاون الفعال بين الجهات المسؤولة والمنظمات الدولية العاملة في المنطقة، مثل الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدولية وغيرها.

(Microsoft)، ودراسة استطلاعية عن مؤشرات أنماط استخدام الإنترنت بين الأطفال وأولياء الأمور. وقد عرضت نتائج الدراسة في مؤتمر للاتحاد الدولي للاتصالات في إطار تبني مؤشرات قياس لحماية الأطفال على الإنترنت. وكانت مصر من أوائل البلدان الداعية إلى نشر وتطوير هذه المؤشرات خلال ورشة عمل حول هذا الموضوع أقيمت في الملتقى الرابع لمنتدى حوكمة الإنترنت (شرم الشيخ، مصر، ١٥-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، حيث تم بعد ذلك إدماج المقترحات المصرية في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات حول حماية الأطفال على الإنترنت: إطار إحصائي ومؤشرات لعام ٢٠١٠^(١٤). وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد دراسة مع مؤسسة GSMA حول أنماط استخدام الإنترنت لدى الشباب، وذلك بالتعاون مع شركة موبينيل. كما تم إجراء دراسة حول الصور الإباحية للأطفال على الإنترنت في مصر للتعرف على أفضل الحلول التكنولوجية في هذا المجال، مثل CleanFeed أو NetClean، والتي تتفق مع الظروف المحلية والتشريع الساري.

محور التعاون الدولي والإقليمي

في هذا المجال، شاركت مصر الاتحاد الدولي للاتصالات في إطلاق مبادرة حماية الأطفال على الإنترنت (Child Online Protection-COP) التي تهدف إلى تحديد المخاطر التي يواجهها الأطفال في الفضاء السيبراني، وتطوير أدوات عملية للمساعدة في تقليل هذه المخاطر، ونشر الوعي وتبادل المعارف والخبرات. كما منح الاتحاد الدولي للاتصالات مصر جائزة الاتحاد التقديرية لما قدمته من مساهمات فعالة في إعداد وصياغة "المبادئ التوجيهية بشأن حماية الأطفال على الإنترنت".

الجهود اللبنانية لحماية الأطفال على الإنترنت: مساهمة الإطار القانوني

لعمليات التصفية. وتجدر الإشارة إلى أن هيئة أوجيرو للاتصالات وعدداً قليلاً من الشركات توفر حالياً بعض خدمات التصفية مقابل رسم رمزي.

في مجال التوعية والتثقيف، أعدت اللجنة الإعلامية التربوية، نموذجين من المنشورات، أحدهما موجه إلى الأهل والآخر إلى الأطفال، حول وسائل حماية الأطفال على الإنترنت. ويتم توزيع هذه المنشورات مجاناً على المواطنين، ولا سيما في المدارس وفي وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الرسمية والتربوية والاجتماعية. وتهدف المنشورات إلى توعية المواطنين وتثقيفهم حول مخاطر الإنترنت على أطفالهم وتوجيههم نحو اعتماد وسائل الحماية الممكنة، وذلك بأسلوب مبسط ولائق.

الناحية القانونية

يجري العمل على مشروع قانون الطفل بالتعاون مع مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي في كلية الحقوق بجامعة القديس يوسف. ويبقى لبنان في عداد البلدان التي لم تستكمل تشريعاتها المتعلقة بالمواد الإباحية للأطفال، فقد كان عدد هذه البلدان ١٨٧ بلداً عضو في الإنتربول (منظمة الشرطة الجنائية الدولية)^(١٦)، وفق إحصاء جرى في عام ٢٠٠٨. وبغية الإسراع في توفير الحماية للأطفال من الاستغلال الجنسي، وبمبادرة من اللجنة القانونية التي أنشأها المجلس الأعلى للطفولة، تم إعداد مشروع قانون يتعلق باستغلال القاصرين (أي الأطفال) في المواد الإباحية، وذلك بالتعاون مع وزارة العدل. ينحصر مشروع القانون في إضافة بعض المواد على قانون العقوبات، وذلك بهدف سد الثغرات فيه لجهة تجريم الأفعال التي تتعلق بالاستغلال الجنسي للقاصرين.

يطبق مشروع القانون المذكور على المواد الإباحية لقاصرين أيّاً كانت وسيلة نشرها، على رقيقة ورقية أو إلكترونية أو على الإنترنت. ويتم تشديد العقوبات في حال تم استعمال شبكة الإنترنت لنشر المواد الإباحية تبعاً

تسعى الدولة اللبنانية إلى تأمين حماية فعالة للأطفال على الإنترنت من خلال التعاون والتنسيق ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي والجمعيات الأهلية والمؤسسات التربوية وقطاع الاتصالات. وفي هذا الإطار، أنشأ المجلس الأعلى للطفولة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية^(١٧) ثلاث لجان وطنية لتنشيط الجهود في سبيل حماية الأطفال على الإنترنت، وهي: اللجنة الفنية، ومهمتها إيجاد واقتراح الحلول التقنية المناسبة؛ واللجنة الإعلامية التربوية ومهمتها توعية وإرشاد وتوجيه الأهل والأطفال والمعلمين والمربين والمساعدات الاجتماعيين وغيرهم بالتعاون مع المؤسسات التربوية والاجتماعية والمدارس والقطاع التربوي، بالإضافة إلى التنسيق مع وسائل الإعلام؛ واللجنة القانونية ومهمتها تحديث التشريعات في هذا المجال وإعداد مشاريع قوانين واقتراحها على المراجع المختصة. وتتألف هذه اللجان من مختصين وفاعلين في المجال المعني، وتتعاون مع الجهات الرسمية المختصة بوزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الاتصالات، والهيئة المنظمة للاتصالات، ووزارة الإعلام، ووزارة العمل، ووزارة الصحة العامة، وموفرّي الخدمات التقنية وشركات البرمجة، بالإضافة إلى منظمات دولية كالإسكوا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وعدد من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الناحية التقنية والتربوية والتوعية والتثقيف

في المجال التقني، وفي إطار اللجنة الفنية، تحاول الهيئة المنظمة للاتصالات التفاوض مع موفرّي خدمات الإنترنت وإبرام مدونة لقواعد السلوك (Code of conduct) معهم لتوفير خدمات تصفية المواقع الإلكترونية والتوعية والرقابة لصالح المشتركين معهم بهدف حماية الأولاد على الإنترنت. إلا أن إصدار هذه المدونة يواجه بعض المعوقات، وذلك لصعوبة الاستثمار من قبل مزودي خدمات الإنترنت في تجهيزات إضافية لازمة

مساهمة القوانين ومشاريع القوانين اللبنانية في حماية الأطفال على الإنترنت

تتطلب الحماية القانونية للأطفال على الإنترنت، بالإضافة إلى ما هو وارد حالياً في قانون العقوبات من تجريم لأفعال معينة، إقرار ثلاثة أمور: الأول تجريم إنتاج المواد الإباحية للقاصرين وتوزيعها ونشرها عبر الإنترنت؛ والثاني توسيع مفهوم النشر ليشمل النشر على الإنترنت؛ والثالث مساهمة مزودي خدمات الإنترنت في مكافحة المواد غير المشروعة على الإنترنت.

مساهمة النصوص القانونية اللبنانية في حماية الأطفال على الإنترنت

النص القانوني	حماية قانونية لجهة:
مشروع قانون استغلال القاصرين في المواد الإباحية	تجريم إنتاج المواد الإباحية للقاصرين وتوزيعها ونشرها عبر الإنترنت
مشروع قانون المعاملات الإلكترونية	توسيع مفهوم النشر ليشمل النشر على الإنترنت
مشروع قانون المعاملات الإلكترونية	مساهمة مقدمي خدمات الإنترنت في مكافحة المواد غير المشروعة على الإنترنت
قانون العقوبات	تجريم أفعال غير أخلاقية تتعلق بالأطفال

١- تجريم إنتاج المواد الإباحية للقاصرين (الأطفال) وتوزيعها ونشرها عبر الإنترنت

يتضمن قانون العقوبات اللبناني المطبق حالياً بعض المواد القانونية التي من الممكن تطبيقها على الأفعال الإباحية وغير الأخلاقية المرتكبة بحق الأطفال. ولكن قانون العقوبات اللبناني لا يتضمن نصوصاً خاصة واضحة وصريحة بشأن جرائم استغلال القاصرين في المواد الإباحية، ونشر المواد الإباحية على الإنترنت. إن قانون العقوبات في حالته الحاضرة يثير التباساً ويبدو ناقصاً فيما يتعلق بجرائم استغلال القاصرين في المواد الإباحية، لا سيما أن المبدأ في القانون الجزائي هو تفسير النصوص القانونية الجزائية تفسيراً ضيقاً حصرياً من قبل القاضي^(١٧)، بحيث لا يمكن له التوسع في تفسير

لإمكانية دخول الإنترنت لكل بيت والوصول لعدد أكبر بكثير من الأشخاص. فكلما ازداد الضرر الناجم عن الفعل وامتد أثره ليشمل شريحة أوسع من المجتمع وليهدد المرتكزات الأخلاقية والتربوية لهذا المجتمع، لا بد من فرض عقوبات أقصى تردع المنتهكين عن التماهي في أفعالهم الجرمية.

ويضيف مشروع القانون مادتين على قانون العقوبات اللبناني لتحل محل مادتين ملغيتين هما المادة رقم ٥٣٥ والمادة رقم ٥٣٦ (المرسوم الاشتراعي رقم ٣٤٠ تاريخ ١/٣/١٩٤٣) تحت النبذة الثالثة من الفصل الثاني من الباب السابع المعنون «في الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة». تنص المادة ٥٣٥ الجديدة على تعريف لاستغلال القاصرين في المواد الإباحية، أما المادة ٥٣٦ الجديدة، فتميز بين ثلاث حالات من الأفعال الجرمية المتعلقة بإنتاج المواد الإباحية لقاصرين وتوزيعها، هي التالية:

الحالة الأولى: إعداد أو إنتاج أو نسخ أية مواد إباحية لقاصرين بقصد توزيعها أو الاتجار بها أو بثها أو نشرها.

الحالة الثانية: تقديم أو عرض أو توزيع أو استيراد أو تصدير أو نشر أو بث أية أعمال إباحية لقاصرين.

الحالة الثالثة: إعداد أو إنتاج أو تسجيل مواد إباحية لقاصرين دون قصد بثها أو نشرها أو توزيعها. ويلاحظ أن الفعل الجرمي في الحالة الأولى هو أخطر، كون الضرر الناجم عنه أكبر بفعل وجود نية لتوزيع المواد الإباحية وليس فقط للاستعمال الشخصي، وكذلك بفعل الاحتراف في الأفعال الجرمية عبر توفير الوسائل والتقنيات لتصنيع المواد الإباحية للقاصرين، فتطال بالتالي شرائح كبيرة من المجتمع.

وقد أقرت المادة ٥٣٦ في بعض بنودها مثلاً بالحكم بوقف الشخص المعنوي عن العمل لمدة تتراوح بين شهر على الأقل وسنة على الأكثر. وهذه العقوبة قد تكون أشد قسوة بالنسبة للشخص المعنوي، باعتبار أن إنتاج الأفلام والمواد الإباحية قد يكون من قبل شركات.

أو لم يمنع الوصول إليها بناء على طلب من مرسل المعلومات أو وفقاً لقرار من السلطة القضائية. كذلك لم يلزم مشروع القانون المذكور مستضيف البيانات ومحرك البحث مراقبة المعلومات التي يُخزنها لنقلها إلى الجمهور، للتحقق من مشروعيتها، إنما رتب عليه المسؤولية إذا لم يمح هذه المعلومات أو إذا لم يجعل النفاذ إليها مستحيلاً فور معرفته الفعلية بطابعها غير المشروع.

ويقتضي التمييز بين المحتوى (الصور والنصوص) العلني الذي يكون الاطلاع عليه متاحاً للجميع على الإنترنت وبين رسائل البريد الإلكتروني الخاصة. ففي الحالة الأولى، لا يكون مستضيف البيانات مسؤولاً بصورة أوتوماتيكية عن الصور الإباحية لقاصرين المنشورة بواسطته على الإنترنت، ولا يلام بالتالي لعدم حجبها. إلا أن الوضع يتغير إذا تم إبلاغه بوجود نصوص أو صور إباحية لأطفال أو إذا كان عالماً أساساً بذلك، فعندها عليه محو هذه النصوص أو الصور أو منع الوصول إليها. وفي الحالة الثانية، يُمنع على موفر خدمة الإنترنت ومستضيف البيانات الاطلاع على مضمون الرسائل الإلكترونية الخاصة تبعاً لخصوصيتها وسريتها، ويعتبر فعله من قبيل التنصت الذي يعاقب بموجب القانون رقم ١٤٠ تاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٩ المتعلق بصون الحق بسرية المخابرات التي تجري بواسطة أية وسيلة من وسائل الاتصال.

وحتى تاريخه، ليس هناك قانون يفرض على موفر خدمة الإنترنت إتاحة خدمات تصفية المواقع الإلكترونية أو تأمين حلول تقنية للمستخدمين أو نصحهم بها أو المساهمة في إبلاغ السلطات العامة عن الصور الإباحية لقاصرين على الإنترنت. ولم يتضمن مشروع قانون المعاملات الإلكترونية نصاً يفرض على موفري خدمات الاتصال إعلام المشتركين لديهم بالوسائل التقنية لتقييد النفاذ إلى بعض الخدمات، كما لم يتضمن نصاً يلزم موفري خدمات الإنترنت ومستضيفي البيانات بوضع آلية يسهل الوصول إليها من قبل المتصفحين للإبلاغ عن المواد الإباحية لقاصرين، ولتولوا بنفسهم إبلاغ السلطات المختصة، وإنما اكتفى مشروع القانون اللبناني بوضع آلية عامة للإبلاغ.

مادة قانونية جرمية لتطبيقها على سبيل القياس لتطال حالات جرمية أخرى مشابهة.

أما مشروع القانون اللبناني حول استغلال القاصرين في المواد الإباحية، فيلبي متطلبات الحماية القانونية للطفولة البريئة بشكل عام، ويحسم أي التباس حول اعتبار «استغلال القاصرين في المواد الإباحية» جرائم، كما أنه ينسجم مع الاتفاقيات الدولية في هذا المجال. وقد اقتبس هذا المشروع في مجمله عن القانون الفرنسي، وهو يسد ثغرة في التشريع اللبناني لجهة حماية الأطفال من استغلالهم في الأعمال الإباحية واستخدام الإنترنت كوسيلة لنشر هذه الأعمال.

٢- توسيع مفهوم النشر ليشمل النشر على الإنترنت

تثير المادة ٢٠٩ عقوبات التي تعدد وسائل النشر، إشكاليات خاصة لجهة مدى اعتبار الوسائل المعلوماتية، كالإنترنت، من وسائل النشر. فهل تعدّ العلنية مؤنّة في حال تم النشر بواسطة الإنترنت تماماً كوسائل النشر التقليدية (كالصراخ والكتابات) في مكان عام؟ هل تعتبر الإنترنت من الوسائل الآلية للنشر؟ لقد صدرت عدة أحكام قضائية في هذا المجال، حيث رجّح الاجتهاد القضائي اللبناني اعتبار شرط العلنية متوفراً والإنترنت كوسيلة نشر^(١٨). إلا أنه من الضروري بمكان إيجاد نص قانوني صريح لمنع اللجوء إلى الاجتهادات في الأحكام، فكان العمل على تعديل المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات اللبناني بموجب مشروع قانون المعاملات الإلكترونية الذي يُنتظر إقراره في المجلس النيابي بصيغته النهائية^(١٩).

٣- مساهمة موفري خدمات الإنترنت في مكافحة المواد غير المشروعة على الإنترنت

يندرج توفير خدمات الإنترنت في إطار نشاط موفر خدمات الإنترنت (Internet Service Provider) ومضيف موقع الإنترنت (website host). لم يلزم مشروع قانون المعاملات الإلكترونية في لبنان موفر خدمة الإنترنت بمراقبة المعلومات التي يرسلها أو يخزنها مؤقتاً للتحقق من مشروعيتها، ولكن رتب عليه المسؤولية إذا لم يمح المعلومات المخزنة مؤقتاً

- إقرار آليات تنظيمية للرقابة مع ضوابط قانونية، كتحديد أمكنة مخصصة للأطفال في مقاهي الإنترنت ومراقبتها، ووضع خط ساخن لتلقي الشكاوى بشأن المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال؛
- تعزيز التوعية الاجتماعية للأطفال وللأهل من مخاطر الإنترنت من خلال الإعلام والمدارس وحملات التوعية والجمعيات الأهلية وتوزيع المنشورات، وكذلك تثقيف الأهل حول كيفية مراقبة أولادهم؛

- التعاون مع موفري خدمات الإنترنت من خلال إقرار مدونة لقواعد السلوك تحدد مسؤولياتهم في مجال حماية الأطفال على الإنترنت ولتوفير مواقع ومحركات بحث آمنة للأطفال؛
- تعزيز الأجهزة الأمنية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالكفاءات والتجهيزات، كمكتب مكافحة جرائم المعلوماتية في قوى الأمن الداخلي، وذلك لتمكينها من أداء عملها؛

- التأكيد على التعاون اللبناني الدولي في مجال حماية الأطفال على الإنترنت وفي إطار التحقيقات القضائية الجزائية.

إن النصوص القانونية المذكورة قادرة من الناحية النظرية على تأمين حماية قانونية للأطفال على الإنترنت، إلا أن العبرة تبقى في التطبيق الفعال، وهذا رهن بوجود متابعة حثيثة وإبلاغ عن الأفعال غير المشروعة.

توصيات

تدخل حماية الأطفال على الإنترنت في لبنان ضمن مسؤولية الجميع: الدولة اللبنانية، والجمعيات الأهلية، والأهل، وموفري خدمات الإنترنت، والمؤسسات التربوية والاجتماعية، وشركات البرمجة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد من تضافر جهود هؤلاء جميعاً من أجل تأمين حماية فعالة للأطفال على الإنترنت. ويمكن إيجاز الخطوات المطلوبة في لبنان من الجهات المذكورة بما يلي:

- وضع استراتيجية وطنية لحماية الأطفال على الإنترنت بالتنسيق مع جميع القطاعات المعنية؛
- إعداد التشريعات المتكاملة وإقرارها لضمان حماية قانونية للأطفال على الإنترنت (منها مشروع قانون استغلال الأطفال في المواد الإباحية) وفي مجال مسؤوليات موفري خدمات الإنترنت (مشروع قانون المعاملات الإلكترونية)، على أن تتضمن هذه التشريعات عقوبات رادعة؛

التشريع وحماية الأطفال على الإنترنت في الولايات المتحدة

والتداول، أسقطت المحكمة العليا للولايات المتحدة هذا التشريع نهائياً في عام ٢٠٠٩.

وبالتوازي مع مشروع القانون السابق الذكر، وبسبب التحديات القانونية التي واجهته، صدر قانون جديد هو قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (Children's Online Privacy Protection Act – COPPA) وصودق عليه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ووضع حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٠. فبدلاً من تقييد النفاذ إلى المحتوى، يمنع هذا القانون تجميع البيانات المتعلقة بالقاصرين الذين لا يتجاوز عمرهم ١٣ سنة من دون موافقة أحد الوالدين. بالإضافة إلى ذلك، شرح هذا القانون بالتفصيل المتطلبات والاحتياجات اللازمة لسياسات الخصوصية، كما عرض جملة من القيود المفروضة على التسويق للأطفال. وتتسجم هذه الأحكام عموماً مع الحماية الدستورية لحرية التعبير المعمول بها في الولايات المتحدة. ويتم التعامل مع تنفيذ القانون من قبل وكالة التجارة الاتحادية (Federal Trade Commission) التي أصدرت تعليمات مفصلة عن كيفية التحقق ونوع البيانات التي يمكن جمعها، والعقوبات المترتبة على مخالفتها.

المخاطر التي تواجه الأطفال على الإنترنت في الولايات المتحدة

في حين أن تنظيم البيانات التي يمكن جمعها عن القاصرين موضوع جوهري، فإن المفهوم الشعبي للمخاطر التي تواجه الأطفال على الإنترنت قد تم التشكيك به في البحوث التي أجريت عن الموضوع في الآونة الأخيرة. عادة، يشعر الأهل بقلق بالغ من أن الإنترنت قد تسمح للبالغين الاتصال والتحرش بأولادهم. بالتأكيد، لقد حدث هذا ويمكن حدوثه، وعلى الأهل أن يتدخلوا بفعالية لمنع هذه الأفعال. ومع ذلك، فقد أظهرت التحليلات الأخيرة أن الأطفال هم عرضة لأخطار أكبر وأسوأ خلال تعاملهم على الإنترنت سواء كان ذلك من

لقد تحول استخدام الإنترنت بشكل كبير في السنوات العشر الماضية من نموذج استهلاكي للمحتوى، إلى نموذج يعتمد على مواد مطوّرة من قبل المستخدمين. ما كان قد بدأ كمُدونات إلكترونية بسيطة (weblog، blog)، تطور مع الوقت إلى ماي سبايس (MySpace)، وفي وقت لاحق إلى تويتر (Twitter) وفيسبوك (Facebook). إن مستخدمي الإنترنت في مجتمع المعلومات الحديث هم، في الوقت نفسه، مستهلكون ومطورون للمحتوى، حيث يعتبر التفاعل المباشر عبر الإنترنت نشاطاً أساسياً وهاماً في توليد كميات كبيرة من البيانات ذات الصلة بالمستخدمين أنفسهم، وهذا ما يشكل أهمية خاصة عند الأطفال ويثير فضولهم.

سهّل الاتصال بشبكة الإنترنت إنشاء الشبكات الاجتماعية، ووفر معلومات للأفراد أكثر من أي وقت مضى. ومع أن هذه الشبكات قد تكون جلبت فوائد عظيمة، فهي لا تخلو من العيوب. لقد أصبحت حماية الأطفال من المحتوى الضار، والإغراء عبر الإنترنت، والمضايقة والتحرش، مصدر قلق كبير للمجتمع بصفة عامة وللآباء والأمهات بشكل خاص.

الإطار التشريعي لحماية الأطفال على الإنترنت في الولايات المتحدة

بدأت الجهود التشريعية لحماية الأطفال على الإنترنت في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٨ بإعداد مشروع قانون حماية الأطفال على الإنترنت (Children's Online Protection Act – COPA). سعى هذا القانون إلى منع القاصرين من النفاذ إلى المحتوى الضار عن طريق إلزام موفري المحتوى باعتماد تعديلات تكنولوجية وتقنيات من شأنها منع القاصرين من النفاذ إلى المواقع التي تتضمن مثل هذا المحتوى. إلا أن هذا الأسلوب واجه تحديات ومعوقات عدة على أساس أنه يُعتبر انتهاكاً لدستور الولايات المتحدة الذي يكفل حرية التعبير، مما حال دون اعتماد ذلك القانون. وبعد سنوات من المناقشة

هذه المواد بالرغم من تحذير والديهم . الأغلبية في الفئات العمرية الأكبر سناً تفتش عمداً عن هذه الصفحات . وفي عالم المراهقين ، حيث يسعى الكثيرون إلى المحتوى الإباحي ولا يتأخرون عن إرسال صور جنسية لبعضهم البعض ، فإن التعرض القسري من قبل الكبار المخادعين يمثل نسبة ضئيلة جداً من الصورة الكلية .

دراسات حالة

جرائم الند للند السيبرانية

تطرح معالجة قضايا التحرش على الإنترنت من الند للند تحديات قانونية خطيرة ، حيث إنه ليس فقط من الصعب جداً الكشف تكنولوجياً عن المحتوى المسيء ، بل أن المرتكبين أنفسهم هم من القاصرين ومحميون قانونياً من معظم الملاحقات القضائية . فبالنسبة لمن عمرهم أقل من ١٢ سنة ، فإن أغلبية الملاحقات القانونية تحدد بالأنظمة القانونية الخاصة بالأحداث .

ففي دراسة حالة حديثة^(٢٢) ، أنشأت فتاتان في سن المراهقة حساباً وهمياً على فايسبوك باسم زميلة لهما في المدرسة ، وذلك من أجل مضايقتها . واحتوت الصفحة على تصريحات تشهيرية وصور مزورة للضحية موحية جنسياً . وبعد أن قامت الضحية بإبلاغ الشرطة عن هذه الأفعال ، أُلقي القبض على المشتبه بهما بتهمة جناية المطاردة السيبرانية ، وهو تشريع لم يُسن أساساً لمعالجة هذا النوع من الجرائم . ومن الجدير بالذكر أن الصور التي تم نشرها يمكن أن تُعتبر أيضاً مواداً إباحية للأطفال . وفي هذا النوع من القضايا ، من الصعب تصور ما هي التدابير التشريعية الملائمة ، وما هي الإجراءات العقابية التي من شأنها أن تحقق العدالة .

مضايقة البالغين للأطفال

في الحالات التي يكون فيها المتهم قد بلغ السن القانونية ، تصبح الأسئلة أكثر وضوحاً ، إنما المسائل التشريعية لا تزال صعبة . ومن الأمثلة المعروفة في الولايات المتحدة حالة ميغان ماير . ففي ١٧ تشرين

خلال المحتوى الذي يسعون إليه بأنفسهم أو من المعاملة السيئة التي يلقونها من قبل نظرائهم . كما تظهر الدراسات أن حالات إغواء البالغين لأطفال على الإنترنت تبقى نادرة نسبياً ، حيث تشير البيانات إلى أن ٥ في المائة فقط من غير البالغين خُدعوا من قبل جناة ادّعوا أنهم مراهقون . وقد أظهرت البحوث الاجتماعية أن معظم الصغار في هذه الحالات كانوا على علم بأعمار البالغين الذين اتصلوا بهم وبأنهم يتقابلون معهم لأغراض جنسية^(٢٠) .

في شباط/فبراير ٢٠٠٨ ، واستجابة لبيان مشترك حول المبادئ الأساسية للتواصل الاجتماعي والأمان الصادر عن مجموعة العمل بشأن التواصل الاجتماعي المؤلفة من وزراء العدل في ولايات أمريكية عدة ، تم تشكيل فريق العمل الفني لسلامة الإنترنت (Internet Safety Technical Task Force - ISTTF) الذي ضم ٢٩ كياناً من شركات الإنترنت والمنظمات غير الربحية وشركات التكنولوجيا وأكاديميين من جميع أنحاء الولايات المتحدة . وأسندت إلى فريق العمل مهمة إجراء الأبحاث حول الأدوات والتكنولوجيات التي تساهم في تهيئة بيئة على الإنترنت أكثر أماناً للشباب . ومن نتائج البحث الذي قام به الفريق والتي لم تكن منتظرة أن «التسلط والتحرش ، في معظم الأحيان من قبل الأقران ، هما أهم التهديدات التي تواجه القاصرين ، سواء على الإنترنت أو غيرها»^(٢١) . بالإضافة إلى ذلك ، وفي حين يسود الاعتقاد بأن الأطفال بشكل عام هم أكثر عرضة للخطر على الإنترنت منه في الحياة الحقيقية ، تبين البحوث أن المخاطر التي تواجه القاصرين على الإنترنت لا تختلف كثيراً عن تلك التي يواجهونها في حياتهم اليومية . وفي نظرة فاحصة على البيانات يتبين أن مخاطر الإنترنت على الأطفال ترتبط بشكل وثيق بالأطفال المهملين عادة من قبل الوالدين ، أو الذين يعيشون ظروفًا اجتماعية صعبة . وفي مثل هذه الحالات من الصعب جداً التدخل بحلول تكنولوجية أو تشريعية .

وفيما يتعلق بتعرض القاصرين لمحتوى ذات طابع إباحي على الإنترنت ، يمكن تقسيم القاصرين إلى مجموعتين: أولئك الذين يتعرضون لمحتوى إباحي صدفية عند تصفحهم الإنترنت ، وأولئك الذين يسعون عمداً إلى

خاتمة

لقد تطور النهج الاستراتيجي والتشريعي الذي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الأطفال بشكل كبير مع مرور الزمن. وبينما كان في الأصل متشابكاً مع المخاوف المحيطة بحرية التعبير، فقد أظهرت الأبحاث اللاحقة أن المشاكل لها تشعبات مختلفة وأن الحلول المتاحة عديدة التنوع. ويمكن القول بعد مرور الوقت إن تعرّض القاصرين للصور الإباحية مسألة ذات خطورة طفيفة نسبياً، في حين أن قضايا مثل التهيب والتحرش هي مجالات ذات خطر وتأثير أكبر بكثير. ويجب أن يتم التعامل مع المخاطر على الإنترنت كامتداد للمشاكل الاجتماعية الموجودة أصلاً في المجتمعات. فعلى السلطات التشريعية والاجتماعية التركيز على قضايا مثل توعية الآباء وأولياء الأمور، وتعزيز الأدوات التكنولوجية التي تحفّز على الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا.

الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وُجد أنها قد شنت نفسها. وخلال تحقيق جرى في وقت لاحق، عزي سبب وفاتها إلى مضايقة سيبرانية تعرضت لها ميجان على يد والدتها صديقتها وتدعى لوري درو. فقد أنشأت السيدة درو حساباً شخصياً كاذباً على موقع ماي سبايس منتحلة شخصية شاب يبلغ من العمر ١٦ سنة، ومن خلاله، أقامت لوري صداقة وهمية مع ميجان. وفي وقت لاحق، قامت بإرسال رسائل انتقادية لميجان على الإنترنت أدت حين بلغت ذروتها إلى دفع ميجان إلى الانتحار. وكانت هذه القضية مثيرة للجدل، وجذبت اهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام والأوساط القانونية. ومع أن للقضية إشكاليات عديدة، إلا أن اثنتين من تلك الإشكاليات تعتبران مركزيتين: الأولى هي أنه لم يكن هناك قانون واضح يدين لوري درو بسبب إرسالها هذا النوع من الرسائل؛ والثانية هي أن لوري درو ادّعت في وقت لاحق أنها لم تكتب الرسائل على الإطلاق، وإنما أحد موظفيها البالغ من العمر ١٨ سنة هو الذي نصّها وأرسلها. وحتى الآن، لم تُدَن لوري درو في هذه القضية. واستجابةً لهذه الظروف، عمدت السلطة التشريعية في ولاية ميسوري التي حصلت فيها الحادثة إلى تعديل تعريف التحرش ليشمل اللغة الخاصة بالأطفال، وزادت العقوبة من جنة إلى جناية.

قياس حماية الأطفال على الإنترنت

الإنترنت. يتيح هذا الإطار الإحصائي إنتاج إحصاءات دقيقة وقابلة للمقارنة دولياً من خلال وضع المعايير المتسقة والمؤشرات المناسبة.

تضمنت المبادئ التوجيهية التي حددتها مبادرة حماية الأطفال على الإنترنت تعريفات لأصحاب المصلحة كما يلي:

الأطفال: يُعرّف الطفل وفق المادة ١ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بأنه «كل شخص يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً ما لم يكن قد بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق في بلده». أما فيما يخص الوحدات الإحصائية، يشكل الطفل وحدة إحصائية قائمة بذاتها ولكن لا يُسند إليه أي دور إذا ما تطلبت عملية جمع البيانات إجراء مقارنة لاستكشاف خبراته أو ماهية نشاطاته على الإنترنت. هذا الدور يُسند إلى أحد الوالدين أو الأخوة الأكبر سناً. وقد أثبت الأطفال وصغار السن في جميع أنحاء العالم أنهم يستطيعون استخدام التكنولوجيا الجديدة والتكيف معها بسرعة كبيرة.

الآباء وأولياء الأمور: تعرّف المبادئ التوجيهية لمبادرة حماية الأطفال على الإنترنت الآباء بأنهم الأمهات أو الآباء الطبيعيون للطفل. ويشمل هذا التعريف أيضاً «ولي الأمر» وهو الشخص الذي مُنحت له الوصاية على الطفل. أما بالنسبة للوحدات الإحصائية، فقد تم تحديدها بالآباء وأولياء الأمور، وغالباً ما تسند إليهم مهمة الإدلاء بالمعلومات عن الأطفال الذين هم مسؤولون عنهم. وتقع على الآباء وأولياء الأمور مسؤولية خاصة في تعليم أطفالهم طرقاً آمنة للنفاذ إلى الإنترنت تحفظ سلامتهم وتؤمن لهم أفضل سبل الحماية والدعم.

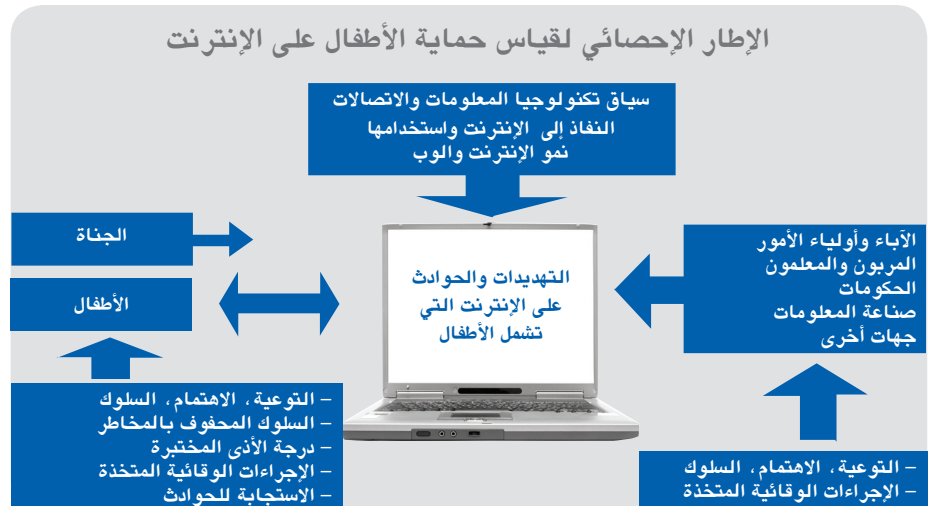
المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.
Child Online Protection: Statistical
Framework and Indicators 2010

أتاحت التغيرات المتسارعة المرتبطة بانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً غير مسبوقة للنمو الاقتصادي والاجتماعي لجميع بلدان العالم وخاصة للبلدان النامية. وفي الوقت نفسه، جلبت هذه التغيرات مخاطر جديدة وتهديدات للسلامة والأمن، وخاصة للأطفال الذين يشكلون الشريحة الأضعف في المجتمع. ومع النمو المستمر والمتسارع للإنترنت والويب، يتعين اتخاذ إجراءات حثيثة لتمكين الأجيال الياقة من النمو بسلام عند استخدامهم للتكنولوجيات الجديدة.

لقد بذلت للمرة الأولى على الصعيد الدولي محاولة لتوفير إطار إحصائي شامل لقياس حماية الأطفال على الإنترنت، مع التركيز على اتباع المعايير التي تتيح إجراء مقارنة دولية. وتتناول هذه المقالة عملية قياس حماية الأطفال على الإنترنت، وتعرض قائمة من المؤشرات ذات الصلة، مع تعريفها ومقترحات بشأن جمع بياناتها.

إطار إحصائي ومؤشرات لقياس حماية الأطفال على الإنترنت

ضمن إطار مبادرة حماية الأطفال على الإنترنت (Child Online Protection – COP) التي أطلقت في عام ٢٠٠٨، أصدر الاتحاد الدولي للاتصالات في عام ٢٠١٠ إطاراً إحصائياً ومؤشرات لقياس حماية الأطفال على



الجنّة: لم يتم تعريف الجنّة في المبادئ التوجيهية لمبادرة حماية الأطفال على الإنترنت، وذلك لاختلاف هذا التعريف تبعاً لنوع التهديد الذي يمثله الجاني. ففي حالات الالتماس الجنسي (sexual solicitation)، يكون الجنّة عادة أفراداً (أو شبكات من الأفراد الذين يتشاطرون تفكيراً مماثلاً). أما في حالات الاحتيال على المستهلكين، فيكون الجنّة أفراداً أو شركات. ويختلف الأفراد باختلاف العمر والنوع البشري والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وبالنسبة لبعض التهديدات عبر الإنترنت، مثل التسلط (bullying) والمضايقة أو التحرش (harassment)، يشكل الأطفال أنفسهم في كثير من الأحيان الجنّة الرئيسيين.

جهات أخرى: تشمل المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وتؤدي هذه الجهات دوراً غاية في الأهمية من أجل منع إلحاق الأذى بالأطفال عبر الإنترنت. أما في إطار الوحدات الإحصائية، فإنه من غير البديهي تحديد كيفية التعامل مع تلك الجهات، فبعضها يشارك في عملية القياس الإحصائي بينما يشارك غيرها في اتخاذ إجراءات مباشرة وزيادة التوعية. وتلعب المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمفوضية الأوروبية أدواراً متنوعة في هذا المجال.

مؤشرات القياس

أوصى الاتحاد الدولي للاتصالات في تقريره «حماية الأطفال على الإنترنت: إطار إحصائي ومؤشرات لعام ٢٠١٠»^(٢٣) باستخدام عدد من المؤشرات المرتبطة بالإطار الإحصائي، وقد قسمت هذه المؤشرات على المجموعات الثلاث التالية:

مؤشرات لقياس سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تضم هذه المجموعة عدداً من المؤشرات الإحصائية الموصى بها عالمياً والتي تصف السياق الذي تنشأ من خلاله التهديدات للأطفال على الإنترنت. ويُعتبر النمو في النفاذ إلى الإنترنت واستخدامها، وانتشار

المربّون والمعلمون: تضمنت المبادئ التوجيهية لمبادرة حماية الأطفال على الإنترنت تعريفاً واسعاً للمربين، شمل الذين يعلمون في الفصول الدراسية كافة من المعلمين الرسميين وغير الرسميين. ومن المفيد أيضاً شمول هذا التعريف النظام التعليمي بأكمله. أما فيما يخص الوحدات الإحصائية، فتختلف وفق السياق وتشمل الإدارات الحكومية المسؤولة عن التعليم والمدارس والمعلمين. وتقع على المربين والمعلمين مسؤولية تثقيف وتوعية الأطفال بالمخاطر المرتبطة باستخدام الإنترنت في المدرسة أو في المنزل أو في أي مكان آخر. ولكي يستطيع المعلمون القيام بذلك فهم يحتاجون بدورهم إلى تدريب تقني يشمل أفضل أساليب الاستخدام وأحدثها. وباستطاعة المدارس أن تلعب دوراً إضافياً كونها قناة هامة للاتصال بالآباء وأولياء الأمور وتوعيتهم بالمخاطر والإمكانات الإيجابية الكثيرة التي توفرها التكنولوجيات الجديدة.

الحكومات: تلعب الحكومات دوراً أساسياً، فينيط بها التنسيق مع كافة الجهات المعنية، واتخاذ إجراءات للتوعية، وسن القوانين والتشريعات، ووضع القواعد التنظيمية وتصميم وتنفيذ آليات للإبلاغ، وتوفير الخدمات اللازمة لمساعدة ضحايا الاستخدام السيء، والمساهمة في المبادرات والالتزام بالقواعد الدولية.

صناعة المعلومات: حددت المبادئ التوجيهية لمبادرة حماية الأطفال على الإنترنت أربع مجموعات لصناعة المعلومات وهي: صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البث الإذاعي والتلفزيوني، صناعة الإنترنت وموفر خدمات الإنترنت، ومشغلو الهاتف النقال. أما من حيث تحديد الوحدات الإحصائية، فعادة ما تشكل تلك الشركات الوحدات الإحصائية، ولكن قد تشمل أيضاً ممثليّن عن الشركات، مثل جمعيات الصناعة. ومن البديهي أن تلعب الشركات المعنية بتطوير أو تقديم منتجات وخدمات التكنولوجيا دوراً رائداً في مساعدة أصحاب المصلحة على فهم طريقة عمل هذه المنتجات والخدمات واستخدامها استخداماً آمناً وملائماً. وتضطلع صناعة المعلومات أيضاً بمسؤولية كبرى في المساعدة على تعزيز الوعي بسبل الأمن والسلامة على الإنترنت، وخاصة للأطفال وصغار السن وآبائهم أو أولياء أمورهم.

مؤشرات لقياس الإجراءات الوقائية: تشكل الإجراءات الوقائية المتخذة لمنع الأذى عن الأطفال جانباً مهماً من عملية حماية الأطفال على الإنترنت، وهي تشمل التدابير التي يتخذها الآباء وأولياء الأمور، والتدابير التي يتخذها الأطفال لحماية أنفسهم، والتدابير التي تتخذها الحكومات في عدد من المجالات، والتدابير التي تتخذها صناعة المعلومات مثل موفري خدمات الإنترنت، ومواقع الشبكات الاجتماعية ومراكز البحث.

المواقع الإلكترونية ومحتوى الويب، من العناصر الهامة لقياس سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مؤشرات لقياس السلوك المحفوف بالمخاطر والحوادث: تناقش هذه المؤشرات إحصاءات عن أنواع سلوك الأطفال على الإنترنت والتي قد تدفعهم إلى الخطر بالإضافة إلى الحوادث التي قد يتعرضون لها، وكيفية استجابتهم لتلك الحوادث.

المؤشرات الموصى بها لقياس سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الرمز	المؤشر
١, ١	عدد المشتركين في الإنترنت الثابتة لكل ١٠٠ فرد من السكان
١, ٢	عدد المشتركين في خدمة الإنترنت/الحزمة العريضة الثابتة لكل ١٠٠ فرد من السكان
١, ٣	عدد اشتراكات الحزمة العريضة النقالة لكل ١٠٠ فرد من السكان
١, ٤	نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت، خلال فترة الـ ١٢ شهراً الأخيرة، بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ولمجموع السكان، مجمعة وفق النوع البشري
١, ٥	نسبة الأسر التي لديها نفاذ إلى الإنترنت حسب نمط النفاذ
١, ٦	مكان الاستخدام الفردي للإنترنت خلال فترة الـ ١٢ شهراً الأخيرة، بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ولمجموع السكان، مجمعة وفق النوع البشري إذا كان ذلك ممكناً
١, ٧	تردد استخدام الفرد للإنترنت خلال فترة الـ ١٢ شهراً الأخيرة، بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ولمجموع السكان، مجمعة وفق النوع البشري إذا كان ذلك ممكناً
١, ٨	نسبة المدارس التي لديها نفاذ إلى الإنترنت حسب نمط النفاذ، مجمعة حسب المناطق
١, ٩	التغير المتوقع في حركة مرور بروتوكول الإنترنت، وفترة التوقعات الحالية
١, ١٠	التغير على مر الزمن في المجموع العالمي لعدد تسجيلات النطاقات العلوية للإنترنت

المؤشرات الموصى بها لقياس السلوك المحفوف بالمخاطر والحوادث

الرمز	المؤشر
٢, ١	نسبة الأطفال الذين اضطلغوا بأنشطة الإنترنت التالية خلال فترة الـ ١٢ شهراً الأخيرة حسب الفئة العمرية للطفل (مجمعة وفق النوع البشري إذا كان ذلك ممكناً): <ul style="list-style-type: none"> • شراء أو طلب السلع أو الخدمات؛ • ممارسة أو تنزيل ألعاب الفيديو أو ألعاب الحاسوب؛ • تنزيل الأفلام، ومقاطع الفيديو، والصور، وبرامج التلفزيون أو الموسيقى؛ • مشاهدة التلفزيون أو الفيديو، أو الاستماع إلى الراديو أو الموسيقى؛ • نشر الرسائل على مواقع الدردشة، ومواقع الشبكات الاجتماعية، والمدونات، والمواقع الإخبارية وغيرها من منصات النقاش على الإنترنت، واستخدام الرسائل الفورية؛ • تحميل المحتوى (من النصوص والصور والفيديو والموسيقى، إلخ) وتشاركه على مواقع الويب.
٢, ٢	معدل الوقت الذي يقضيه الأطفال على الإنترنت في الأسبوع خلال فترة الـ ١٢ شهراً الأخيرة (يحدد نطاق الوقت بالساعة: أقل من ٥، من ٥ إلى ١٠، من ١١ إلى ٢٠، من ٢١ إلى ٣٠، من ٣١ إلى ٤٠، أكثر من ٤٠) حسب الفئة العمرية للطفل (مجمعة وفق النوع البشري إذا كان ذلك ممكناً).

٢, ٣	نسبة الأطفال الذين التقوا بأحد ما وجهاً لوجه بعد أن كانوا تعارفوا به لأول مرة على شبكة الإنترنت (مصنفة حسب سن الشخص الملتقى به مقارنة مع سن الطفل: أكبر سناً بكثير، أكبر سناً بقليل، من الفئة العمرية نفسها، أصغر سناً) حسب الفئة العمرية والنوع البشري للطفل إذا كان ذلك ممكناً.
٢, ٤	نسبة الأطفال (حسب الفئة العمرية والنوع البشري إذا كان ذلك ممكناً) الذين في أي وقت مضى: <ul style="list-style-type: none"> • دخلوا على موقع إباحي بطريق الخطأ عند قيامهم بالبحث عن شيء آخر؛ • تلقوا مواد إباحية غير مرغوب فيها عن طريق البريد الإلكتروني/الرسائل الفورية؛ • وصلتهم مواد إباحية من شخص التقوا به على شبكة الإنترنت.
٢, ٥	نسبة الأطفال (حسب الفئة العمرية والنوع البشري إذا كان ذلك ممكناً) الذين في أي وقت مضى: دخلوا بطريق الخطأ على أحد المواقع التي تروج العداوة أو الكراهية لمجموعة من الناس.
٢, ٦	نسبة الأطفال (حسب الفئة العمرية والنوع البشري إذا كان ذلك ممكناً) الذين في أي وقت مضى: دخلوا بطريق الخطأ على أحد المواقع التي تعرض الصور العنيفة أو البشعة (مثل الصور الدموية لأناس يتعرضون لأذى جسدي).

المؤشرات الموصى بها لقياس الإجراءات الوقائية

الرمز	المؤشر
٣, ١	نسبة الآباء الذين لا يسمحون لأطفالهم بالقيام ببعض أنشطة الإنترنت (من المنزل أو من مكان آخر) حسب الفئة العمرية للطفل (مجمعة وفق النوع البشري إذا كان ذلك ممكناً): <ul style="list-style-type: none"> • إعطاء المعلومات الشخصية؛ • شراء السلع أو الخدمات عبر الإنترنت؛ • التحدث إلى أشخاص لا يعرفونهم في حياتهم الحقيقية؛ • إمضاء الكثير من الوقت على الإنترنت؛ • إدراج لمحة ذاتية (profile) في مجتمع افتراضي على الإنترنت؛ • استخدام غرف الدردشة؛ • تنزيل الأفلام، وأشرطة الفيديو، والصور، وبرامج التلفزيون أو الموسيقى؛ • تحميل أو ممارسة ألعاب الحاسوب.
٣, ٢	معدل الوقت الذي يقضيه الأطفال على الإنترنت في الأسبوع خلال فترة الـ ١٢ شهراً الأخيرة (يحدد نطاق الوقت بالساعة: أقل من ٥، من ٥ إلى ١٠، من ١١ إلى ٢٠، من ٢١ إلى ٣٠، من ٣١ إلى ٤٠، أكثر من ٤٠) حسب الفئة العمرية للطفل (مجمعة وفق النوع البشري إذا كان ذلك ممكناً).
٣, ٣	نسبة الأطفال الذين التقوا بأحد ما وجهاً لوجه بعد أن كانوا تعارفوا به لأول مرة على شبكة الإنترنت (مصنفة حسب سن الشخص الملتقى به مقارنة مع سن الطفل: أكبر سناً بكثير، أكبر سناً بقليل، من الفئة العمرية نفسها، أصغر سناً) حسب الفئة العمرية والنوع البشري للطفل إذا كان ذلك ممكناً.

خاتمة

على الإنترنت، وتحديد جوانب الحماية التي قد تتطلب بذل المزيد من الجهود. وتعتمد المؤشرات الموصى بها دولياً على تجربة البلدان التي قامت بمحاولات سابقة لقياس حماية الأطفال على الإنترنت. وسوف تخضع هذه المؤشرات لمراجعة دورية حتى تتمكن من مواكبة التطور المكتسب في عملية قياس حماية الطفل على الإنترنت. ومن المؤمل أن يكون الإطار الإحصائي والمؤشرات الخاصة به مفيدة لجميع البلدان وأصحاب المصلحة المعنيين بالتصدي بفعالية لموضوع حماية الأطفال على الإنترنت.

يتيح الإطار الإحصائي المفاهيمي المعتمد دولياً لقياس حماية الأطفال على الإنترنت إنتاج إحصاءات دقيقة قابلة للمقارنة دولياً، من خلال وضع المؤشرات المناسبة والمعايير المتسقة. ويشكل هذا الإطار الإحصائي مخططاً تمهيدياً يمكن مواءمته واستعماله بطريقة تتجانس مع العادات والقوانين الوطنية أو المحلية. وتمكن المؤشرات المقترحة جميع البلدان من تقييم وضع سلامة أطفالها

سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

البحث العلمي والتنمية المحلية

الباحثون العرب في جامعاتهم المحلية أكثر من ١٥ ألف مطبوعة علمية على مستوى عالمي في سنة ٢٠٠٧، ولكن كل هذه الطاقة تهدر وأغلبية الباحثين وأصحاب الشهادات العالية يهاجرون لأن الاقتصاد المحلي غير مرتبط بالمهارات العلمية والبحثية المتوفرة.

لقد أسفر الاهتمام الكبير بالتعليم في العقود الماضية عن تأسيس أكثر من ٥٠٠ جامعة في البلدان العربية مما ساهم في محور الأمية إلى حد كبير في أغلب المجتمعات العربية. كما يُعتبر استيراد الحلول التكنولوجية الجاهزة أسرع في ردم الهوة الرقمية مع العالم المتطور ووُضِل الأجيال بعصر المعلوماتية. لكن ذلك لا يتناسب مع بطالة عالية، وطاقة مكلفة، وموارد مائية متضائلة، وإنتاجية متدنية جداً في الزراعة والصناعة، واعتماد على الاستيراد لمعظم المواد الغذائية في بيئة غير آمنة ومجتمع مدني مشلول. فإذا دققنا أكثر بمخرجات البحث العلمي المحلي، لوجدنا أن أفضل الإنتاج هو منشورات علمية تطمح إلى النشر في البلدان المتقدمة من أجل الاستمرار في التعليم والنشر المتكرر. وأغلبية الإنتاج العلمي النوعي إذا نشر في البلدان المتقدمة لا يُستخدم من قبل أحد. وهكذا بات أكثر الباحثين نشاطاً وذكاءً ينتجون أوراقاً تهدر وتوثق في المكتبات وعلى الرفوف. وهنا لا بد من طرح بعض التساؤلات:

- هل نتقبل مستوى البطالة العالي لحاملي الشهادات الجامعية كحقيقة في مجتمعنا؟
- هل نستمر في توظيف طاقتنا العلمية البحثية لحل مشاكل غيرنا؟
- هل نواصل تقدير الأوراق والشهادات كمؤشرات ونتيجة نهائية للتقدم والنمو؟
- إلى متى نقبل بأن نكون أسواق تصريف لبضائع الغير؟
- ألم يحن الوقت للاستفادة من خريجي الجامعات ونشاطاتهم ونكف عن تصديرهم مع موادنا الخام؟

إن توظيف مخرجات البحث العلمي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية قد تم اختباره في مجتمعات واقتصادات عديدة. وبالرغم من الإقرار بأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار تعتبر غير كافية وحدها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، تشكل سياسة هذه النشاطات جزءاً هاماً من التخطيط لزيادة القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية والاقتصادية. ففي العقود الماضية ساهمت العلوم والتكنولوجيا والابتكار بنسبة قد تصل إلى ٨٥ في المائة من الزيادة أو التقدم الحاصل في الدخل القومي للفرد^(٢٤).

البحث العلمي والتنمية في المنطقة العربية

إن العوامل المحلية مؤثرة جداً في رسم وتطبيق سياسات العلوم والبحث والتطوير. وقد اختبرت معظم بلدان المنطقة العربية سياسة التكنولوجيا المبنية على استيراد الحلول الكاملة والجاهزة بدون مساهمات ذات قيمة من أي جهات محلية. وأدت هذه الاستراتيجيات إلى إيجاد حلول سريعة لمتطلبات المجتمعات المحلية ولكن لن تمكن هذه المجتمعات من أن تفهم أو تتقن تحديث أو استغلال ما هو موجود على نحو مناسب. وهكذا استمرت هذه التصرفات في تأمين مصالح الشركات الأجنبية في الاستيراد والاستهلاك للحلول الجاهزة، من دون بناء خبرات محلية ولا توظيف علماء وتقنيين في مجتمعاتنا التي تعاني من بطالة عالية لدى المتعلمين والمتخصصين المهنيين. وهناك كثير من الصفات التي تنعت مجتمعاتنا العلمية بالتخلف وعدم الاهتمام بالملكية الفكرية أو تجاهل البحث العلمي وما إلى ذلك، ولكن الواقع يظهر بالأرقام أن هذا الانطباع خاطئ وقديم ولم يعد صحيحاً بعد اليوم. فالإنفاق المخصص للتعليم العالي في البلدان العربية بلغ ما يعادل أكثر من ١٦ مليار دولار أمريكي لسنة ٢٠٠٨ على حوالي ٦ ملايين طالب وطالبة^(٢٥). ولقد أنتج

إرشادات للاستفادة من الطاقات العلمية المحلية

في البداية يجب أن نقيس ما نعتبره هاماً لنا، وهكذا نحدد نقاط القوة في منظومة العلم والإبداع الوطنية. هناك إمكانية للامتياز في المستقبل في المجال الذي نعتبره جيداً وقابلاً لأن يصبح أقوى وأكثر فعالية وتنافسية. وفي المجالات التي يوجد فيها فرص وقدرة وطاقات للاستثمار والعمل (مثلاً بتروك أو إسمنت أو طب أو زراعة، إلخ) يجب دعم العوامل الرافعة لهذه المجالات من باحثين ومختبرات وبرامج ونشاطات، والاعتماد على هذه القطاعات المدعومة في ابتكار حلول علمية محلية للمشاكل والحاجات في المجتمع والمنطقة. وهناك نماذج ناجحة يجب اتباعها من أجل أن نستفيد من نقل التكنولوجيا وإرسائها في صلب المنظومة العلمية الوطنية. الخطة تقتضي التحضير لدراسة جدوى أعمال التكنولوجيا المستهدفة في عملية النقل مبنية على وقائع السوق والتخمينات الواقعية لحاجات السوق^(٢٦). وهكذا من الممكن إبراز الدور الإيجابي لنقل تلك التكنولوجيات في تحسين التنافسية والنمو والربحية، ثم يتلو ذلك خارطة طريق الأولويات في تعريف التوجهات المستقبلية لتجنب الوقوع في نقل تكنولوجيات زائلة غير صالحة للمستقبل وتحضير واعتماد طريقة تقييم لتأثير التكنولوجيا المنقولة المباشر وغير المباشر على السوق والأسعار والبنية التحتية التكنولوجية ككل.

نظم العلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة الإسكوا

تتوزع أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة الإسكوا على عدة مؤسسات وهي ليست محصورة بنظام متكامل يتبع سياسة وطنية موحدة. ويرتبط تطور أنظمة العلم والتكنولوجيا والابتكار بمدى إعداد السياسات الخاصة بها، وتوافر الموارد المخصصة لأنشطتها. وغالباً ما تتوجه الجهود الوطنية نحو العلم والتكنولوجيا دون التركيز على الابتكار ضمن السياسات والاستراتيجيات. وتحتاج المنطقة إلى تعزيز المبادرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تطوير مختلف القطاعات الإنتاجية، وتمكين الجهود المبذولة من تلبية الحاجات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة.

إن العلم النافع هو العلم المرتبط بالمجتمعات المحلية وحاجاتها. والبحث المفيد يبدأ بحل المشاكل المزمنة التي تعاني منها مجتمعاتنا المحلية في البيئة والمياه والطاقة والاتصالات والتعليم والصرف الصحي وتوليد فرص عمل لائقة بالأجيال المتعلمة وزيادة إنتاجية الزراعة، إلخ. وفي عصر المعلوماتية والإنترنت، يستطيع الباحث والمهني أن يوظف ويستخدم بكل حرية أفضل مخرجات مراكز البحوث العالمية وآخر ما توصلت إليه فرق بحث علمية في كل أنحاء العالم وبدون كلفة تذكر في حل مشاكلنا المحلية. وغالباً ما وظفت مجتمعات معينة نتائج الأبحاث العلمية لمجتمعات أخرى، مثل اختراعات العالم الأمريكي توماس إديسون (Thomas Edison) التي بنيت على نتائج الأبحاث التي قام بها العالم البريطاني مايكل فاراداي (Michael Faraday)، أو الحاسوب الأمريكي الذي استفاد من نتائج البحث والتطوير التي توصل إليها العالم البريطاني ألان تورينغ (Alan Turing).

فرص محلية بحاجة إلى جهود البحث العلمي

يكن الكثير من الفرص الاستثمارية الواعدة في حل مشاكل مزمنة في المنطقة العربية من خلال تسخير البحث العلمي والعلماء في إيجاد حلول مناسبة. ففي مجال الطاقة غير المتوفرة بصورة لائقة وعملية خارج البلدان المنتجة للبتروك لا بد من إيجاد سبل لتزويد المجتمعات بالطاقة من مصادر مستدامة ومتوافرة في طبيعتنا. وفي مجال البناء، الحاجة كبيرة إلى مساكن ومنشآت ضخمة للوفاء بمتطلبات الأجيال الشابة في حين أن هذا القطاع ما زال يستورد أغلبية المواد المستخدمة. وفي مجال المياه، الحاجة كبيرة في كل المنطقة العربية والهدر غير مقبول بوجود تكنولوجيات واستراتيجيات فعالة في تحلية المياه أو تكرير المياه وإدارة شبكات محكومة. وفي مجال الصرف الصحي الذي ما زال ليومنا هذا غير معالج وله أضرار صحية وبيئية وإنتاجية كبيرة، لا يوجد خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي، شبكات تعالج هذه المشاكل الأساسية لنمو وتطوير مجتمعاتنا. كما أن إنتاجية الزراعة ضعيفة جداً واستيرادنا للمأكولات غير مناسب لأننا واستقلالنا ومساحاتنا وعدنا.

مؤسسات نظم العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا

البلد	سياسات/نظام العلم والتكنولوجيا والابتكار	السنة	مؤسسات نظام العلم والتكنولوجيا والابتكار
الأردن	<ul style="list-style-type: none"> السياسة والاستراتيجية العلمية والتكنولوجية الوطنية، والخطة التنفيذية (٢٠٠٦-٢٠١٠)^(١) السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا 	٢٠٠٥ ١٩٩٥	<ul style="list-style-type: none"> المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجمهورية العربية السورية	<ul style="list-style-type: none"> تأسيس الهيئة العليا للبحث العلمي 	٢٠٠٦	<ul style="list-style-type: none"> الهيئة العليا للبحث العلمي وزارة الاتصالات والتقانة هيئة التخطيط والتعاون الدولي
العراق	<ul style="list-style-type: none"> توصيات مؤتمر سياسات البحث العلمي^(ب) بإنشاء: اللجنة الوزارية للعلوم والتكنولوجيا مكتب إعداد السياسات صندوق دعم وتمويل البحث 	٢٠٠٩	<ul style="list-style-type: none"> وزارة العلوم والتكنولوجيا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة التخطيط وزارات تتضمن مراكز أبحاث
عمان	<ul style="list-style-type: none"> الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠٠٨-٢٠٢٠)^(٥) 	٢٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> مجلس البحث العلمي وزارة التعليم العالي مجلس التعليم العالي وزارة القوى العاملة الشبكة العُمانية للجودة وزارة التجارة والصناعة
فلسطين	<ul style="list-style-type: none"> أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا 	١٩٩٨	<ul style="list-style-type: none"> أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا وزارة التربية والتعليم العالي وزارة الاقتصاد الوطني
قطر	<ul style="list-style-type: none"> مؤسسة قطر 	١٩٩٥	<ul style="list-style-type: none"> مؤسسة قطر واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي جهات أخرى للتعليم والبحث العلمي
الكويت	<ul style="list-style-type: none"> السياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في الكويت^(٤) 	٢٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> معهد الكويت للأبحاث العلمية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أجهزة الرقابة والتخطيط أجهزة تقدم أو تستخدم العلوم والتكنولوجيا
لبنان	<ul style="list-style-type: none"> سياسة العلم والتكنولوجيا والإبداع^(٦) 	٢٠٠٦	<ul style="list-style-type: none"> المجلس الوطني للبحوث العلمية
مصر	<ul style="list-style-type: none"> إعادة هيكلة في عام ٢٠٠٧ من خلال القرارين الرئيسيين رقم ٢١٧ ورقم ٢١٨^(٣) لإنشاء: المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية 	٢٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وزارة الدولة للبحث العلمي أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية
المملكة العربية السعودية	<ul style="list-style-type: none"> السياسة الوطنية للعلوم والتقنية 	٢٠٠٢	<ul style="list-style-type: none"> مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وزارة الاقتصاد والتخطيط وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

المصدر: الإسكوا، ٢٠١٠، مسودة تقرير حول النظم الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا (بالإنكليزية)، غير منشور.

(أ) <http://www.hcst.gov.jo/userfiles/file/strategy.pdf>

(ب) وزارة العلوم والتكنولوجيا، العراق، توصيات مؤتمر سياسات البحث العلمي ودورها في التنمية الوطنية (٢٠٠٩-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩).

<http://www.most.gov.iq/files/TWSIAT.pdf>

(ج) يمكن الاطلاع على أبرز نقاط الاستراتيجية في ورقة قدمت إلى الإسكوا في اجتماع حول إنشاء مرصد العلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة الإسكوا.

<http://css.escwa.org.lb/ictd/1179/10.pdf>

(د) معهد الكويت للأبحاث العلمية، السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. متوافرة بالإنكليزية على:

http://www.kisr.edu.kw/Data/Site1/images/kisr_publications/99906-41-72-2.pdf

(هـ) المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، سياسة العلم والتكنولوجيا والإبداع، ٢٠٠٦. متوافرة على:

<http://www.cnrs.edu.lb/stip/stip.htm>

(و) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، نظام العلم والتكنولوجيا والابتكار في مصر. متوافر بالإنكليزية على:

<http://www.asrt.sci.eg/en/pdf/ASRT-Booklet.pdf>

خاتمة

الاتكال على الذات هو مفتاح الأمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. واقتباس حلول تكنولوجية مستوردة بطريقة واعية ومدروسة مفيد ويجب أن يؤدي إلى نشاطات جانبية مرتبطة ومتفرعة عن التكنولوجيا المنقولة. هناك طاقة هامة وواعدة في الجامعات والمعاهد العلمية العربية وهي بحاجة إلى تنسيق وربط بحاجات المجتمعات الحاضرة لها من خلال شركات استشارية علمية ومؤسسات للتعهدات التنفيذية والصناعات المحلية واعتماد القوى العاملة المحلية.

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

جوائز التميز للتطبيقات والخدمات الإلكترونية

إلى ما ذكر، البرنامج الزمني لها وشروط التقديم لها والمعلومات المطلوبة، وكذلك توضيح شروط التقييم لكي يأخذ المشاركون هذه المعايير في الاعتبار عند تطوير مشاريعهم أو تحسينها. ويمكن أن تكون هذه المعايير أيضاً أداة تقييم للتطبيقات في المؤسسات والهيئات، خاصة وأن أحد الأهداف الهامة لهذه المسابقات هو التوعية لتطوير تطبيقات وخدمات عالية الجودة.

لقد انتشرت المسابقات والجوائز المرتبطة بتطوير مجتمع المعلومات في العالم العربي منذ سنوات، إذ تم إطلاق جوائز للحكومة الإلكترونية في عدة بلدان منها البحرين^(٢٧) والمملكة العربية السعودية^(٢٨) وعمان^(٢٩)، كما أطلقت جوائز إقليمية، منها جائزة الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية^(٣٠) وجائزة الكندي للمعلوماتية^(٣١). كما شاركت البلدان العربية في الجائزة العالمية الخاصة بالمحتوى الرقمي، وفي جائزة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات^(٣٢) (World Summit Award-WSA)، وحصلت عدة بلدان عربية على بعض الجوائز فيها. وسنسلط الضوء في هذه المقالة على عدد من هذه المسابقات لبيان أهدافها ومحاورها ونتائجها.

مسابقات وطنية

برعاية عالية المستوى، نظم العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي جوائز للحكومة الإلكترونية، وكانت هذه الجوائز موجهة إما إلى أصحاب المصلحة، كما هو الحال في جائزة البحرين، حيث ضمت الفئة المستهدفة القطاع العام والقطاع المشترك والأفراد؛ أو إلى القطاع الحكومي تحديداً، كما هو الحال في عُمان، أو إلى القطاع الحكومي أصلاً مع إفساح المجال لمشاركة الأفراد في بعض محاور المسابقة، وهو حال المملكة العربية

تتعدد الأساليب التي يمكن اتباعها لتحفيز الجهود والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق المختلفة، وتتنوع المبادرات لتشجيع مؤسسات القطاعين العام والخاص من أجل تطوير تطبيقات معلوماتية وخدمات إلكترونية تساعد في تحسين الأداء وتقليل النفقات وترفع مستوى التفاعلية بين هذه المؤسسات والأفراد. كما يتزايد عدد البرامج التي تهدف إلى دفع روح المبادرة والإبداع، وبخاصة لدى الشباب، من أجل تصميم مواقع وحلول إلكترونية متميزة تساهم في تطوير مجتمع المعلومات ويكون لها أثر في تقدمه.

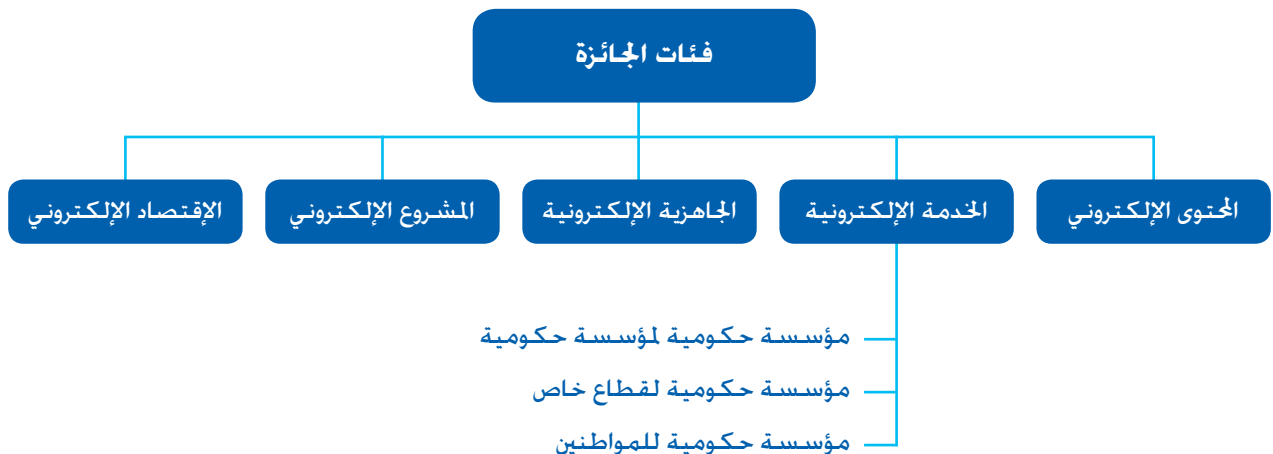
ويُعتبر تنظيم المسابقات والجوائز، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، إحدى الوسائل المتبعة من أجل تحفيز تطوير التطبيقات والخدمات الإلكترونية. وتهدف المسابقات والجوائز أيضاً إلى نشر القصص والأمثلة الناجحة وأفضل الممارسات من أجل الاستفادة منها في مناطق أخرى، وإلى تقدير ومكافأة الجهود التي تبذلها الجهات المختلفة سواء كانت هذه الجهات حكومية أو شركات قطاع خاص أو مؤسسات غير حكومية أو أفراداً.

وهناك أنواع مختلفة من الجوائز والمسابقات، منها ما يحدد محوراً واحداً كالحكومة الإلكترونية، ومنها ما تشمل محاوره عدة قطاعات، كالقطاع العام أو الشباب، أو بشكل أعم جميع أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات. ومن المهم جداً عند إطلاق هذه الجوائز والمسابقات بيان أهداف المسابقة والفئات المستهدفة وتحديد التطبيقات أو القطاعات التي تشملها هذه المسابقة.

ولأن هدف معظم هذه الجوائز هو تحفيز تطوير مجتمع المعلومات، فمن الضروري الالتزام بالشفافية والوضوح عند الإعلان المبكر عنها، بحيث يتضمن الإعلان بالإضافة

- السعودية. وتميزت جميع هذه الجوائز بتنوع محاورها وتشابها إلى حد كبير، إذ أن تنظيمها على الصعيد الوطني يساهم في تنافس البلدان لاحقاً على جائزة الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وجاء في تعريف جائزة الإنجاز للتعاملات الإلكترونية الحكومية في المملكة العربية السعودية على الموقع الإلكتروني الخاص بها^(٣٣) أن أهدافها تتضمن ما يلي:
 - تحفيز الجهات الحكومية على تقديم أفضل خدمات الحكومة الإلكترونية للأفراد؛
 - تكريم الممارسين لتقنية المعلومات ومن حققوا إنجازات متميزة وأظهروا ريادة وإبداعاً في استخدام تقنية المعلومات لتطوير الخدمات الإلكترونية؛
 - نشر ثقافة "أفضل المعايير والممارسات العالمية" وتشجيع الجهات الحكومية على تبني تلك المعايير في تقديم خدماتها الإلكترونية؛
 - تحفيز الجهات المختلفة على المنافسة العالمية من خلال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة بما يتماشى مع استراتيجية الحكومة الإلكترونية.
 - وقد شملت المسابقات في كل من المملكة العربية السعودية وعمان عدة محاور لخدمات الحكومة الإلكترونية، بحيث تجد أي مؤسسة حكومية فرصتها للمشاركة فيها. ومن هذه المحاور على سبيل المثال لا الحصر:
- تقديم خدمة أفضل لأفراد المجتمع (government-to-citizen deal – G2C)؛
 - التعاون فيما بين المؤسسات الحكومية (government-to-government deal – G2G)؛
 - تعزيز الاقتصاد الوطني (government-to-business deal – G2B)؛
 - الجاهزية الإلكترونية.
- أما في البحرين، ونظراً لشمول جائزة التميز للحكومة الإلكترونية ٢٠١١ القطاع المشترك والأفراد، فقد تضمنت محاور أخرى تتلاءم مع هذه الشرائح مثل:
- جائزة مؤسسات المجتمع المدني؛
 - جائزة أفضل مزود للطلو التقنية؛
 - جائزة المواطن الإلكتروني التي تمنح للمواطن الأكثر استخداماً للمعاملات الإلكترونية مع أخذ القيمة المالية لهذه المعاملات في الاعتبار.
- وتجدر الإشارة إلى أن الجهات المنظمة لهذه الجوائز حددت معايير التقييم لكل محور من محاور الجائزة وأعلنته لجميع أصحاب المصلحة، كما قامت في بعض الأحيان بعقد ورشات عمل خاصة للإعلان عن هذه الجوائز وتوضيح محاورها ومعايير تقييمها.

فئات جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية



مسابقات إقليمية

- جائزة أفضل مؤلف ثقافي عربي علمي؛
- جائزة أفضل باحث عربي معلوماتي؛
- جائزة أفضل موقع ثقافي عربي باللغة العربية الفصحى.

وحددت الجمعية معايير التقييم لكل محور من المحاور، ومنها المعايير الخاصة بأفضل موقع ثقافي عربي باللغة العربية والتي تتضمن ما يلي:

- أهمية الموضوع وصلته بالمجتمع؛
- تنوع المواضيع وغناها؛
- الإخراج الفني للموقع؛
- تضمين الموقع رسالة ثقافية واضحة؛
- إحصاءات الاستخدام.

وتجدر الإشارة إلى أن تقييم المشاريع في مثل هذه الجوائز يُعهد عادة إلى لجنة من الخبراء في التطبيقات والخدمات الإلكترونية، على أن يكونوا مستقلين أو أن يمثلوا جهات عامة أو خاصة. وتسعى الجهة المنظمة إلى تشكيل لجان التقييم بحيث تضمن المنطق العلمي والتقني والحيادية في تقييم المشاريع.

مسابقات عالمية

تمثل المسابقات العالمية التحدي الأكبر للبلدان والمؤسسات والأفراد لأنها تنطوي على منافسة شديدة وعالية المستوى. ولكن الجوائز تمنح المشاريع الفائزة شهرة عالمية وتجعل منها مثلاً يحتذى به. ومن هذه الجوائز العالمية في مجال التطبيقات والخدمات الإلكترونية: جائزة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (E-Government Survey Award)^(٣٥) التي تنظم مرة كل عامين، وجائزة مؤتمر القمة العالمي (WSA Award)^(٣٦) التي تنظم أيضاً مرة كل عامين.



جائزة مؤتمر القمة العالمي
WSA Award

انبثقت جائزة WSA عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (WSIS) في عام ٢٠٠٣ وهي

توسع الجوائز الإقليمية رقعة التنافس فيما بين المؤسسات والهيئات والشركات والأفراد، خاصة إذا تم الإعلان عنها ونشرها لجميع الجهات المستهدفة مع إتاحة وقت كاف للمشاركة فيها. وتساعد هذه الجوائز في تبادل التجارب الناجحة والاستفادة منها إقليمياً، كما تساهم في إدخال الأفكار الجديدة والمستحدثة للمشاريع الوطنية وفي التهيؤ للمنافسة على المستوى العالمي. وتساعد هذه المسابقات على قياس مدى التقدم إقليمياً في تطوير التطبيقات والخدمات الإلكترونية. ومن المؤكد أن سلة المشاريع الفائزة في المسابقات الإقليمية تكون عادة أفضل من تلك الفائزة على المستوى الوطني.

ومن المسابقات الإقليمية التي تم تنظيمها في السنوات القليلة الماضية، «جائزة الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، التي نظمت لأول مرة في عام ٢٠٠٩^(٣٤)، ويتوقع تنظيمها دورياً مرة كل عامين. وشملت هذه الجائزة خمسة محاور تشبه إلى حد كبير الجوائز الوطنية في بلدان الخليج العربي، وهي:

- جائزة أفضل خدمة إلكترونية؛
- جائزة أفضل محتوى إلكتروني؛
- جائزة أفضل مؤسسة متطورة إلكترونياً؛
- جائزة الاقتصاد الإلكتروني؛
- جائزة أفضل مشروع للحكومة الإلكترونية.

وقد حدد القائمون على تنظيم هذه الجائزة معايير التقييم العامة لجميع المحاور وتلك الخاصة بكل محور من المحاور الخمسة.

وكان هدف جائزة الكندي للمعلوماتية التي أطلقتها الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية في دمشق عام ٢٠٠٨ ضمن فعاليات الاحتفال بدمشق عاصمة للثقافة العربية، تحفيز الباحثين العرب والعاملين في مجال المعلوماتية وفي مجالات ترتبط بالمحتوى الرقمي العربي على بذل المزيد من الإبداع والعطاء نظراً لأهمية اللغة العربية في تعريف الهوية الثقافية. وقسمت الجائزة إلى ثلاثة مجالات هي:

وهي مقسمة إلى ثلاث فئات:

- ١- الترتيب العالمي، حيث يتم اختيار ثلاثة بلدان سجلت أداء ممتازاً مقارنةً بسائر بلدان العالم في إنشاء بنية تحتية للاتصالات اللاسلكية، والاستثمار في تطوير قدرات رأس المال البشري على نحو ممتاز، وتوفير خدمات إلكترونية ومحتويات رقمية ذات جودة استثنائية على مدى ٢٤ ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع؛
 - ٢- أفضل ثلاثة من البلدان العشرين التي حققت أبرز تقدم في تحديث بوابات الحكومة الإلكترونية ومواقعها وفي إنجاز قفزات نوعية مميزة في تقديم الخدمات الإلكترونية لمختلف الفئات السكانية؛
 - ٣- الترتيب الإقليمي، حيث يتم اختيار البلد الذي سجل أفضل أداء في مجال الحكومة الإلكترونية بين البلدان الواقعة في كل منطقة من المناطق الجغرافية الخمس في العالم.
- وتكمن أهمية جوائز الأمم المتحدة في أنها تقبل مشاريع المحتوى الرقمي من جميع أنحاء العالم وفي مختلف اللغات والتصاميم. وقد بينت التجارب أن المشاريع المميزة يمكن أن تكون من أي بلد أياً كان حجمه.

خاتمة

يساعد تنظيم المسابقات الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحفيز أصحاب المصلحة المختلفين على تطوير تطبيقات وخدمات إلكترونية مميزة ومبتكرة، ورفع المستوى التكنولوجي والخدمي على المستويين الوطني والإقليمي. وتتيح هذه المسابقات أيضاً تبادل التجارب الناجحة والخبرات فيما بين البلدان، وتسلب الضوء على معايير لقياس تطوير التطبيقات والخدمات الإلكترونية. وتجدر الإشارة إلى أن نجاح هذه المسابقات في تحقيق أهدافها، وخاصة المسابقات الوطنية منها، مرهون بتطبيق برنامج عمل يتضمن حملات توعية حول المسابقة وأهدافها، والإعلان بشفافية عن هذه المسابقات ومحاورها ومعايير تقييمها، وبيان البرنامج الزمني لها، وكذلك نشر نتائج المسابقة وتعميمها على أكبر فئة مجتمعية.

مبادرة عالمية من الأمم المتحدة ينظمها المركز الدولي للإعلام الجديد في النمسا، وتهدف إلى اختيار وتعزيز أفضل مشاريع المحتوى الرقمي على المستوى العالمي. وتبرز هذه الجائزة التنوع المحلي والابتكار والإبداع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتمادها على التقييم الدولي من قبل لجنة خبراء دوليين. ويجري اختيار المشاريع وطنياً إما من خلال الترشيح المباشر من قبل خبراء وطنيين، أو عن طريق مسابقة وطنية. وتتضمن هذه الجائزة ثمانية محاور تغطي طيفاً واسعاً من الخدمات الإلكترونية والمحتوى الرقمي وهي:

- الحكومة؛
- الصحة والبيئة؛
- التعلم والتعليم؛
- الترفيه والألعاب؛
- الثقافة والتراث؛
- العلوم والتكنولوجيا؛
- الأعمال والتجارة؛
- الإشراك الاجتماعي والتمكين الإلكتروني.

في إطار هذه الجائزة، يتم اختيار خمسة مشاريع رابحة في كل مجال من المجالات الثمانية، للحصول على جائزة التميز الدولية، مما يسمح لأصحاب تلك المشاريع باكتساب شهرة دولية وعرض مشاريعهم على المجتمع الدولي وإقامة علاقات مهنية جديدة. ويؤكد المشرفون على هذه الجائزة أنها توفر فرصاً متكافئة للمطورين للتنافس في مجال المحتوى الرقمي من جميع البلدان المشاركة في المسابقة والتي يصل عددها إلى ١٦٠ بلداً.

جائزة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية

(E-Government Survey Award)

تنظم هذه الجائزة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UNDESA) انطلاقاً من المسح الذي تجريه مرة كل سنتين لانتشار وأداء الحكومات الإلكترونية في كل أنحاء العالم. وتمنح هذه الجائزة للبلدان التي وضعت واستخدمت معايير عالية عند تطوير بوابات الحكومة الإلكترونية،

أنشطة الإسكوا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الأنشطة الرئيسية المنفذة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١

الموارد وجمع التبرعات، والمشاركة في مواقع التسويق الإلكتروني التي توفر خدمات الدفع، والاستعانة بالدليل المذكور أعلاه لتطوير الخدمات الإلكترونية.

اجتماع فريق خبراء حول تنسيق التشريعات السيرانية في المنطقة العربية
(بيروت، ١٦-١٧ شباط/فبراير ٢٠١١)



هدف هذا الاجتماع إلى تعزيز فوائد تنسيق البيئة القانونية والتشريعية للفضاء السيراني في المنطقة العربية، وشكل منبراً لمساهمة المشاركين في مراجعة «الإرشادات العربية الخاصة بالتشريعات السيرانية» وتقييمها واقتراح تعديلات لتحسينها. وتتضمن هذه الإرشادات ستة محاور: معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي؛ والمعاملات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية والإثبات الإلكتروني؛ والتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك؛ والجرائم السيرانية؛ والاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير وخصوصية البيانات؛ والملكية الفكرية في المجال المعلوماتي والسيراني. وقد اقترحت الإسكوا في الاجتماع إنشاء شبكة إقليمية تضم خبراء ومؤسسات في مجال التشريعات السيرانية. وشارك في الاجتماع مجموعة من الخبراء في مجال وضع القوانين وخاصة السيرانية، يمثلون الحكومات والقطاع الخاص. ويشكل الاجتماع أحد الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا

فيما يلي الأنشطة الرئيسية التي تولت تنفيذها شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، وتحديداً حتى تاريخ صدور هذا العدد من نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا. ويشمل العرض أيضاً الأنشطة المنفذة في أواخر عام ٢٠١٠ والتي لم يتم تغطيتها في العدد السابق من النشرة.

ورشة عمل حول تقديم الخدمات الإلكترونية في المجتمع المدني
(بيروت، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)



نظمت الإسكوا هذه الورشة لمتابعة نتائج ورشة عمل سابقة عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وفي إطار تنفيذ مشروع ممول من صندوق ائتمان الإسكوا نتج عنه إعداد «دليل تنفيذ خدمات التجارة الإلكترونية في المنظمات غير الحكومية». شارك فيها ١٣ شخصاً، منهم ثمانية ممثلين عن منظمات غير حكومية، تمكنوا خلالها من مراجعة الجهود المبذولة، وتبادل الخبرات المكتسبة، وتحديد الممارسات الناجحة، والتركيز على التطبيقات المتقدمة على الإنترنت، وتنفيذ التوصيات المعتمدة في الورشة السابقة. وشددت توصيات الورشة على أهمية الاستفادة المنظمات غير الحكومية من وسائط الإعلام الاجتماعية واعتماد حلول التجارة الإلكترونية لزيادة

اجتماع فريق خبراء حول تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال نقل التكنولوجيا (عمّان، ٢٠-٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١)



منذ سنوات عدة في مجال التشريعات السيبرانية، والتي تشمل مشروع المجانسة الإقليمية للتشريعات السيبرانية لتعزيز مجتمع المعرفة في العالم العربي، الذي يهدف إلى تحسين التكامل الإقليمي وقدرات البلدان الأعضاء في تطوير مجتمع المعلومات، وبناء قطاع مستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تطوير الأطر التنظيمية والقانونية وتنسيق التشريعات السيبرانية.

اجتماع فريق خبراء حول البيئة التمكينية لتطوير الخدمات الإلكترونية العربية (بيروت، ٨-٩ آذار/مارس ٢٠١١)



نظمت الإسكوا هذا الاجتماع بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية في الأردن وهو الاجتماع الرسمي الأول لمركز الإسكوا للتكنولوجيا، وعقد في مقر الجمعية العلمية الملكية في مدينة الحسن العلمية. شارك فيه ٣٢ من كبار الخبراء من الجامعات والوزارات والمؤسسات العامة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ومن المنظمات الدولية العاملة في مجال نقل التكنولوجيا. وهدف إلى مناقشة المجالات ذات الأولوية والأكثر تأثيراً للتعاون في نقل التكنولوجيا، والتداول في أفضل الممارسات لنقل التكنولوجيا في مجالات المياه والطاقة والزراعة والمعلومات والاتصالات، وتمهيد الطريق لوضع إطار للتعاون مع جهات متعددة معنية بتطوير التكنولوجيا الأساسية وإدارتها وصيانتها وخدماتها. وشملت مواضيع النقاش ما يلي: مركز الإسكوا للتكنولوجيا؛ والمجالات الموضوعية ذات الأولوية لنقل التكنولوجيا في قطاعات المياه والطاقة والزراعة والمعلومات والاتصالات؛ دراسات حالة لنقل التكنولوجيا تعكس ممارسات ناجحة وآليات للتعاون.

واتفق المشاركون على مجموعة من التوصيات، منها: تطوير آلية للوصول إلى المستفيدين من مركز الإسكوا للتكنولوجيا، وخطة لاستدامة التمويل؛ وتعزيز أثر التكنولوجيا على كفاءة استخدام المياه؛ وتعزيز التشريعات وبرامج التوعية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة وحفظها؛ واعتماد ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد أولويات تطبيقاتها في مجالات مختلفة؛ وتشجيع تطوير نظام معلومات إقليمي للموارد

هدف هذا الاجتماع إلى النظر في العوامل الضرورية لتعزيز البيئة التمكينية لتطوير الخدمات الإلكترونية العربية في المنطقة، وتبادل الخبرات وإبراز التحديات والفرص. وتناول النقاش دراسة أعدها مستشار للإسكوا حول استخدام المعايير في بعض تطبيقات الخدمات الإلكترونية، وتحديداً الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى مختلف الجوانب الضرورية للبيئة التمكينية الملائمة، كالبنية الأساسية والإطار التنظيمي، والمحتوى وأسماء النطاقات العربية، وبناء ثقة المستخدم في الخدمات الإلكترونية، واستخدام المعايير بما فيها المفتوحة. حضر الاجتماع ٢٤ مشاركاً يمثلون الهيئات والإدارات الحكومية المعنية بمختلف جوانب البيئة التمكينية ووزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى القطاع الخاص والجامعات. وركزت التوصيات على الاحتياجات والفرص للبيئة الأساسية والإطار التنظيمي، والمحتوى العربي، وثقة المستخدم في الخدمات الإلكترونية، واستخدام المعايير بما فيها المفتوحة.

القرار؛ والتنسيق بين الجهات المعنية بقياس مجتمع المعلومات واعتماد بيانات وطنية خاصة؛ ومتابعة العمل لتوحيد قياس مجتمع المعلومات، وتخصيص موازنات كافية للمسوح الإحصائية الدورية؛ وإتاحة البيانات الخاصة بقياس مجتمع المعلومات وتعميمها؛ وإعداد التشريعات السيبرانية التي تتيح النفاذ للمعلومات؛ والاستفادة من المسوح الدولية لقياس مجتمع المعلومات في المسوح الوطنية؛ وإيلاء أهمية خاصة لمؤشرات التعليم، والحكومة الإلكترونية، والمحتوى الإلكتروني، وحماية وأمن المعلومات، وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي؛ واعتماد المعايير العالمية لتصنيف وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتصنيف الأعمال ونشرها للاستفادة منها في المنطقة.

ورشة عمل حول التعزيز والقياس المقارن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا (بيروت، ١٠-١١ أيار/مايو ٢٠١١)



شارك في هذه الورشة ٢٥ من الخبراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصانعي السياسات من البلدان الأعضاء في الإسكوا، بما في ذلك القطاع الخاص. وهدفت إلى نشر الوعي حول الطول لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز إنتاجيته في منطقة الإسكوا، وأتاحت الفرصة للمشاركين للمساهمة في مراجعة دراسة بعنوان «تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة».

الطبيعية؛ وتطوير نماذج مناسبة لاختيار التكنولوجيا ونقلها، وإعداد الدراسات ذات الصلة؛ والتأسيس لإنشاء الشراكات مع المجتمعات المحلية وللتعاون مع مراكز جنوبية متخصصة؛ ونشر الدروس المستفادة من خبرة كوريا الجنوبية خلال تقدمها لتصبح من البلدان المتقدمة؛ وتطوير معايير النجاح في نقل التكنولوجيا ومؤشراتها.

اجتماع فريق خبراء حول توحيد قياسات مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا (بيروت، ٣-٤ أيار/مايو ٢٠١١)



شارك في هذا الاجتماع ١٧ خبيراً من منظمات رائدة في قياس مجتمع المعلومات، ومن الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية ممن يعملون في جمع البيانات والتحليل الإحصائي. وهدف الاجتماع إلى دراسة ومقارنة المنهجيات المتبعة في جمع البيانات ونماذج القياس في المنطقة، مع التركيز على تحديد الصعوبات في تطبيق نموذج للقياس على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وشكل الاجتماع منبراً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وللتداول حول الاحتياجات اللازمة للاستفادة من المعلومات المتاحة في عملية إعداد نماذج مناسبة للقياس. واتفق المشاركون على مجموعة من التوصيات لقياس مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا، ومنها: وضع معيار لقياس مجتمع المعلومات يتميز بمؤشرات ومنهجيات خاصة بالمنطقة ويتلاءم مع المؤشرات العالمية؛ وتحديد أهداف قياس مجتمع المعلومات والتوعية حولها؛ واستخدام مؤشرات القياس في وضع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية ودعم اتخاذ

وتناول النقاش المواضيع التالية: (أ) وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساهمته في الاقتصاد الوطني والإقليمي؛ (ب) القياس المقارن للقطاع؛ (ج) التحديات والأولويات؛ (د) الانتقال إلى اقتصاد المعرفة؛ (هـ) الرؤية المستقبلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. واتفق المشاركون على مجموعة من التوصيات المتعلقة بالمتطلبات أو الركائز الأربع الأساسية الداعمة لتحول البلدان نحو اقتصاد المعرفة، وهي التعليم والتدريب؛ والبنية التحتية للمعلومات؛ والبيئة الاقتصادية والتنظيمية المؤاتية؛ ومنظومة الابتكار.

كتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الظلال الافتراضية: الخصوصية في مجتمع المعلومات Virtual Shadows: Your Privacy in the Information Society by Karen Lawrence Öqvist

تغيب عن بال الكثير من الأفراد وخاصة الأطفال عند جمع معلوماتهم. ومن المثير للاهتمام وصف الكاتبة لـ «المجتمع الشفاف» الذي يتوجه أفرادها إلى أسلوب حياة خاضع للرقابة المتواصلة بحيث لا تبقى أي أسرار في الشبكات بل تصبح فيها المعلومة مكشوفة للجميع.

يعطي الكتاب خلفية تاريخية مفصلة لعصر المعلومات الذي غير طرق إدارة الأعمال وتخطاها لتغيير مفاهيم الحياة اليومية التي أصبحت متشابكة بشكل وثيق مع الوسط الإلكتروني. فحتى الروابط ضمن العائلة الواحدة أمنت الوسائل الإلكترونية استدامتها.

تنال المدونات والوسائط الإلكترونية اهتماماً بارزاً في الكتاب الذي يتطرق إلى آخر المستجدات والتوجهات في هذا المجال. فالمدونات قد تكون مجرد هواية يومية أو قد تكون مدرة للربح، كما أنها تعدّ متنفساً للتعبير عن مختلف الآراء مع الإبقاء على سرية معلومات الكاتب أو المدون. وهنا تتوسع الكاتبة بشكل ممتع حول الآليات والطرق التي يمكن الحفاظ فيها على هوية المستخدم كمجهول من دون تمكن القراء من ربط المعلومات الإلكترونية بالشخص الفعلي، وبالتالي تأمين حماية المدون لنفسه من انعكاسات آرائه الجدلوية. وفي حال اختيار كاتب المدونات كشف هويته، يتيح ذلك استخدام المدونات كمصدر معلومات عن الكاتب، لذا يُنصح بالحد من تدوين ما قد يسيء للسمعة الشخصية أو العملية للمدون وغيره.

تعطي الكاتبة الكثير من التوجيهات والخطوات العملية للمهتمين بإنشاء مدونات إلكترونية أو حتى الذين يكتبون مدوناتهم بالفعل، ومنها اعتماد الوصلات الثابتة للمدونات (permalinks)، واستخدام العلامات (tags)، واستخدام تقنية التلقيص (RSS)، وآداب التخاطب الإلكتروني (netiquette)، إضافة إلى الفوائد التي



عنونت كارين لورينس أو كفت كتابها بكلمات مميزة قلما استخدمت لوصف التجربة الإلكترونية على الإنترنت: الظلال الافتراضية. فالكتاب يهدف إلى مراجعة وتحليل قضايا الخصوصية وتحديداً في العالم الإلكتروني وتبعات ذلك على الأطفال والأجيال القادمة. وكانت التغيرات التي حوت الإنترنت من أداة بحثية ومعرفية للراشدين إلى وسط معلوماتي يجتاحه أفراد المجتمع من كافة الأعمار بمن فيهم الأطفال والشباب، من أبرز الدوافع لكتابة هذا الكتاب. فماذا أعد صانعو الإنترنت الأوائل للأجيال المقبلة وهل كانت تعقيدات وتطورات اليوم في الحسبان؟

تمهد الكاتبة بتعريف مبدأ جمع المعلومات الشخصية من قبل الحكومات والشركات الخاصة لأسباب مختلفة وكيف تطور هذا الأمر حتى أصبح أمراً روتينياً في كثير من الأحيان. ومع تقدم التقنيات والتحول إلى نسخة الوب ٢,٠ بات من السهل جمع المعلومات عن ملامح الأشخاص (profiling) ونبذات عن بياناتهم الشخصية وحتى الحساسية باستخدام تقنيات استخراج البيانات (data mining). إلا أن المخاطر الكامنة

تقدمها أدوات تحليل ومراقبة الزيارات إلى المدون (analytics).

وربما يعكس القسم المخصص للمدونات في هذا الكتاب شغف الكاتبة الشخصي بالتدوين، فهي تشير إلى مدوناتها الخاصة والقوانين والتنويهات التي تعتمد عليها، حتى أنها لم تفصل بوضوح بين المدونات والوسائط الاجتماعية الأخرى بالرغم مما تناله تلك الأخيرة من اهتمام متزايد مؤخراً، فهي تتطرق بشكل سطحي إلى مواقع التواصل الاجتماعي بأنواعها وما تتضمنه من مميزات الخصوصية.

وبهذا الخصوص، تدعو الكاتبة إلى الفصل ما بين أقرب الأصدقاء وأصدقاء العمل والأصدقاء الافتراضيين للحفاظ على الهوية الشخصية، وذلك في قسم خصصته لمجموعة من النصائح الجيدة والعملية للحفاظ على سلامة وأمان مستخدم الإنترنت. فالأنشطة التي يقوم بها المستخدم والمعلومات التي يضعها تبقى هائلة في مكان ما في الفضاء السيبراني وتشكل ما يسمى «الظل الافتراضي». ومع نقص القوانين التي تنظم عملية استخدام واسترجاع المعلومات الشخصية، يوصى بالحد عند تحميل البيانات أو الآراء.

يختلف منظور الأمور عندما يكون المستخدم طفلاً أو شاباً منغمساً في تصفح الإنترنت. فهنا، تشبه الكاتبة الإنترنت بصندوق يخفي مخاطر وشرواً تكمن في مواد عنيفة أو إباحية فضلاً عن مخاطر وقوع الطفل ضحية لمكائد المتطفلين. ولا تنحصر المخاطر بهذه الأمور بل تتخطاها إلى انتشار التنمير أو التسلط السيبراني (cyberbullying) بين طلاب المدارس بما له من أبعاد نفسية خطيرة على من يقع ضحيته. ووضعت الكاتبة مجموعة من «القواعد الذهبية» للحفاظ على أمن وسلامة الطفل عند استخدام الإنترنت، صاغتها الكاتبة بشكل سلس يسهل للقارئ اتباعها عند الحاجة. ويلاحظ أن ما يجمع بين هذه القواعد هو وعي الأهل ودورهم. كما أشارت إلى مواقع إلكترونية مخصصة لتوعية الأطفال والتنبيه من مخاطر الإفصاح عن المعلومات الشخصية أو وضع الصور الخاصة والفيديو. وللتشديد على أهمية سلامة الطفل

والشاب، تعطي الكاتبة أمثلة كثيرة لحوادث راح ضحيتها أطفال أبرياء بالرغم من تنبه الأهل في بعض الأحيان. وفضلاً عن مخاطر كشف المعلومات الخاصة، نبهت إلى مخاطر إدمان المعلومات وإدمان الإنترنت، الذي يُعدّ خياراً حياتياً شخصياً تحدده أولويات المستخدم.

وفي الجزء الذي يتناول الأمن الوطني، يتحول النص من صياغة سلسلة بصيغة المخاطب للقارئ إلى صفحات بحثية فيها الكثير من التعاريف والمعلومات التاريخية والتفاصيل الشائكة للقوانين السيبرانية والتوجيهات المتعلقة بالخصوصية. وبالرغم من قيمة غالبية هذه المعلومات، فإن هذا التحول يخل نوعاً ما بتوازن الكتاب وتناسقه. وقد يُعزى ذلك إلى طبيعة موضوع الخصوصية وارتباطه بشكل وثيق بالقوانين والسياسات التي بدورها تتصف بالتشابك والتعقيد.

تتعمق الكاتبة بأنواع الخصوصية: خصوصية المعلومات والمواقع والاتصالات، وكذلك الخصوصية البدنية واختلاف القوانين الوطنية التي منها ما يحميها ويحافظ على سريتها تماماً ومنها ما يمنع سرية المعلومات تحت شعار الحفاظ على الأمن القومي كأولوية. وتحاول الكاتبة جمع مختلف جهات النظر حول جدلية جمع واستخدام المعلومات الشخصية، وخاصة الحساسية، بشكل رقمي، بما فيها المعلومات الطبية مثلاً حول الأطفال.

وينتهي الكتاب بتساؤلات عديدة عن فقدان التدريجي للخصوصية وعن كيفية إيجاد التوازن ما بين اتجاهات مجتمع دائم التواجد على الإنترنت (always-on) من جهة، وفوائد من جهة أخرى، حيث أوصل التواصل الإلكتروني المجتمع المدني إلى حد المشاركة في الحكم وفي صنع القرار.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتنا اليومية

مواقع الإعلام الاجتماعية على الإنترنت والحركات الشعبية العربية

والأردن والجمهورية العربية السورية طالبوا ويطالبون بديمقراطية حقيقية وبشفافية الحكم والحرية الإعلامية ومعها حرية التعبير وحصر سلطات الأجهزة الأمنية التي كانت تحجب الحريات عن الشعب.

وبعد، لا يهدف هذا المقال إلى إجراء تحليل سياسي، بل إلى إلقاء نظرة على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذه الحركات الشعبية، وفي الخصوص مواقع التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك (www.facebook.com) وتويتر (twitter.com) ويوتيوب (www.youtube.com) وغيرها.

في أواخر عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، ولدت حركات شعبية ذات طابع احتجاجي، وحتى ثوري، في شتى أنحاء العالم العربي، مطالبة بإصلاحات ديمقراطية أو بتغييرات جذرية للحكم والحاكمين والحكومات، من تونس إلى مصر إلى اليمن إلى البحرين وليبيا والأردن والجمهورية العربية السورية وربما بلدان أخرى في الآتي من الأيام. هذا الربيع العربي، الذي استوحى اسمه من «ربيع براغ» الذي حصل عام ١٩٦٨، وإلى حد ما من «ربيع بيروت» الذي شهد لبنان عام ٢٠٠٥، يتسم بملامح متشابهة بين البلدان المعنية من حيث مضمون المطالب. فالمتظاهرون في مصر وتونس واليمن والبحرين وليبيا

نبذة عن سمات فايسبوك وتويتر

بما أن أهمية أكبر موقعين للتواصل الاجتماعي، ألا وهما فايسبوك وتويتر، تتعاظم يوماً بعد يوم، وطريقة استعمالهما تتغير مع مرور الوقت وبفضل ابتكار مستعمليهما طرقاً وأساليب جديدة لم تخطر على بال مصمميها الأصليين، يقتضي الأمر إلقاء نظرة سريعة على الأهداف الأساسية التي كانت وراء إنشاء هذين الموقعين الاجتماعيين.

ما هي فكرة فايسبوك الأساسية؟

كان الهدف الأساسي لهذا الموقع التواصل مع الأقارب والأصدقاء والمعارف، أو حتى مع أشخاص لا يعرفهم المستخدم معرفة سابقة وإنما يشاركونهم هواياتهم أو اهتماماتهم. ويستطيع مستخدم الفايسبوك استعمال عدة أساليب وأدوات لإقامة هذا التواصل الاجتماعي مثل الرسائل الإلكترونية، والردود على الإنترنت، والتشارك في الصور والافلام، وغيرها. كما يمكنه أن يختار مَنْ يضيف إلى قائمة أصدقائه بدعوتهم أو بقبول دعوة أحدهم للتواصل، بالإضافة إلى إمكانية دخول صفحته الخاصة عندما يشاء ومنها الوصول إلى أخبار وصور وتحديثات أصدقائه بشرط أن يكون هؤلاء قد سمحوا له بالنفاذ إلى تلك المعلومات.

ما الذي يميز تويتر عن فايسبوك؟

للذين لا يعرفون تويتر وإنما يستخدمون الهاتف الخليوي لإرسال الرسائل القصيرة (SMS)، يمكن تلخيص الشرح عن تويتر بالقول إنه موقع يتيح لمستهلمه أن يبعث رسائل قصيرة ولكن عبر الإنترنت. فبينما يتيح فايسبوك المجال لاستعمال شتى أنواع وسائل الاتصال كما هو مذكور أعلاه، تقتصر وسيلة التواصل لتويتر على الرسائل القصيرة التي لا تتجاوز الـ ١٤٠ حرفاً. كما أن مستعملي تويتر لا يختارون أصدقاءهم ومعارفهم بل يرسلون الرسائل القصيرة إلى جميع المشتركين، مع العلم أنه بإمكانهم أن يرسلوا رسالة قصيرة إلى شخص واحد أو إلى لائحة مختارة من الأشخاص، ولكن في النهاية يمكن لجميع مستعملي تويتر قراءتها إذا قرر أحد متلقي هذه الرسالة نشرها. وعلى العكس من فايسبوك الذي يشجع الأقارب والأصدقاء والمعارف على التواصل، تشجع تويتر التواصل بين أشخاص لا تجمعهم معرفة سابقة.

باتت متاحة على الإنترنت. ففي عدد من البلدان العربية، يواجه مدوّنو المذكرات الإلكترونية ومستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي مشاكل متعددة مع المراقب الذي يمكنه اللجوء إلى عدد من القوانين التي تنص على عدم التشهير، وخاصة بالنسبة إلى الشخصيات السياسية والعائلات الحاكمة، أو إلى نصوص قوانين الطوارئ التي تسمح بحجز أي شخص من دون توجيه تهمة إليه. ولذلك فإن المنظمات والحركات الشبابية والاجتماعية تتصح مستخدمي المدونات والمواقع الاجتماعية على الإنترنت بتوخي الحذر، مما دفع عدداً كبيراً منهم إلى استعمال أسماء مستعارة لحماية أنفسهم. وتحت هذه الأسماء المستعارة وعبر إنشاء مجموعات تتشارك في الرأي، تمكّن مستخدمو شبكات الاتصال الاجتماعية ومدوّنو المفكرات الإلكترونية من حشد الناس وحثهم على النزول إلى الشوارع للتظاهر والمطالبة بالحرية الاجتماعية والسياسية.

وبات دور الإنترنت في بزوغ الربيع العربي واضحاً. فقد لجأ منظمو المظاهرات إلى عدد من الوسائل الجديدة لدعوة الشعب إلى المشاركة، حيث تم توجيه جزء كبير من الدعوات عبر شبكات فايسبوك وتويتر لدرجة أن الأنظمة الحاكمة التي لاحظت قوة تأثير هذه المواقع على الشعب حاولت بشتى الطرق الحد من تأثيرها، ومنها على سبيل المثال إقدام النظام المصري السابق على إغلاق شبكة الإنترنت بكاملها لعدة أيام في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وكان هذا الإغلاق أول سابقة من نوعها في تاريخ الإنترنت العالمي، حيث إن بعض البلدان كانت تلجأ إلى منع النفاذ إلى مواقع إخبارية إلكترونية معينة أو إلى موقع من المواقع الاجتماعية وليس إلى شل شبكة الإنترنت بكاملها في البلد، مثلما حصل في الصين وإيران وتايلند وتونس. ولكن الإجراء الذي اتخذته سلطات النظام السابق في مصر لم يدم أكثر من أيام قليلة فقد اضطرت إلى إعادة تفعيل الإنترنت تحت ضغط الشارع والضغط العالمي. ومنذ ذلك الحين وحتى كتابة هذا المقال، استمر الشباب المصري في استخدام الوسائل المتاحة على الإنترنت لإحداث المزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية.

يعتمد هذا المقال إلى حد كبير على معلومات وأبحاث تم نشرها في التقرير الأول حول الإعلام الاجتماعي العربي^(٢٧) الذي صدر عن كلية دبي للإدارة الحكومية، وعلى دراسة بعنوان «وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي ومساهماتها في انتفاضات عام ٢٠١١»، صدرت عن مركز المساندة لوسائل الإعلام الدولية^(٣٨). والجدير بالذكر أن العمل على الدراسة الثانية كان قد بدأ، وأن جزءاً كبيراً منها كان قد أنجز، في وقت سابق لبداية الحركات الشعبية العربية.

تأثير الإعلام الاجتماعي على حرية التعبير

حرية التعبير في وسائل الإعلام التقليدية من إذاعات وتلفزيونات وصحف في العديد من البلدان العربية لا تزال حتى يومنا هذا محدودة. فهذه الوسائل هي تحت سيطرة الدولة، أو على الأقل، وحتى في حال كانت ملكية خاصة، تخضع لرقابة مسبقة صارمة تمنع انتقاد النظام الحاكم. ولعل هذا هو السبب الأساسي الذي شجع الشعوب العربية على اعتماد وسائل بديلة مكنتها من نشر آرائها والتعبير عن أفكارها بدون رقابة. فقد أتاحت وسائل التواصل الإلكترونية للشعوب قنوات اتصال ومنابر تعبير جديدة صعبت على المراقب عمله، وذلك لكثرة تنوعها وصعوبة السيطرة عليها. فعلى سبيل المثال، فايسبوك، وتويتر، ويوتيوب كلها موجودة خارج نطاق سيطرة الموظفين الحكوميين المعنيين بالرقابة. ويمكن للأنظمة الحاكمة أن تحاول منع شعوبها من النفاذ إلى تلك المواقع على الإنترنت ولكن بصعوبة. وغالباً ما يتمكن الشعب من تفادي التكنولوجيات المستعملة من قبل الدولة لمنعه من تصفّح مواقع معينة على الإنترنت. وتدل الأرقام عن عدد مستخدمي فايسبوك نسبة إلى عدد السكان في العالم العربي في أواخر عام ٢٠١٠ عن مدى تغلغل فايسبوك في هذا المجتمع.

ولكن بالرغم من أن معظم البلدان العربية تسمح الآن بالنفاذ إلى فايسبوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي، فهذا لا يعني أن حرية التعبير عن الرأي

عدد مستخدمي فايسبوك نسبة إلى عدد السكان في العالم العربي (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)

البلد	عدد مستخدمي فايسبوك	عدد السكان	معدل الاختراق %
الأردن	١١٠٤٣٤٠	٦٤٧٢٣٩٢	١٧,٠٦
الإمارات العربية المتحدة	٢١٣٥٩٦٠	٤٧٠٧٣٠٧	٤٥,٣٨
البحرين	٢٧٦٥٨٠	٨٠٧١٣١	٣٤,٢٧
تونس	١٨٢٠٨٨٠	١٠٣٧٣٩٥٧	١٧,٥٥
الجزائر	١٤١٣٢٨٠	٣٥٤٢٢٥٨٩	٣,٩٩
جزر القمر	٦٢٤٠	٦٩١٣٥١	٠,٩
ليبيا	٢٦٠٤٠٠	٦٥٤٥٦١٩	٣,٩٨
الجمهورية العربية السورية	٢٤١٨٥٩	٢٢٥٠٥٠٩١	١,٠٧
جيبوتي	٤٦٠٤٠	٨٧٩٠٥٣	٥,٢٤
السودان	٣١٩٦٢٤	٤٣١٩٢٤٣٨	٠,٧٤
الصومال	٦٩٤٠	٩١٣٣١٢٤	٠,٠٨
العراق	٣٩٧١٤٠	٣١٤٦٦٦٩٨	١,٢٦
عُمان	٢١٩٣٢٠	٢٩٠٥١١٤	٧,٥٥
فلسطين	٤٧٤٤٠٠	٤٤٠٩٣٩٢	١٠,٧٦
قطر	٥١٢٠٦٠	١٥٠٨٣٢٢	٣٣,٩٥
الكويت	٦٢٩٧٠٠	٣٠٥٠٧٤٤	٢٠,٦٤
لبنان	٩٨٣٣٨٠	٤٢٥٤٥٨٣	٢٣,١١
مصر	٤٦٣٤٦٠٠	٨٤٤٧٤٤٢٧	٥,٤٩
المغرب	٢٤٤٦٣٠٠	٣٢٣٨١٢٨٣	٧,٥٥
المملكة العربية السعودية	٣٢١٣٤٢٠	٢٦٢٤٥٩٦٩	١٢,٢٤
موريتانيا	٤٠٠٠٠	٣٣٦٥٦٧٥	١,١٩
اليمن	١٧٩٤٠٠	٢٤٢٥٥٩٢٨	٠,٧٤

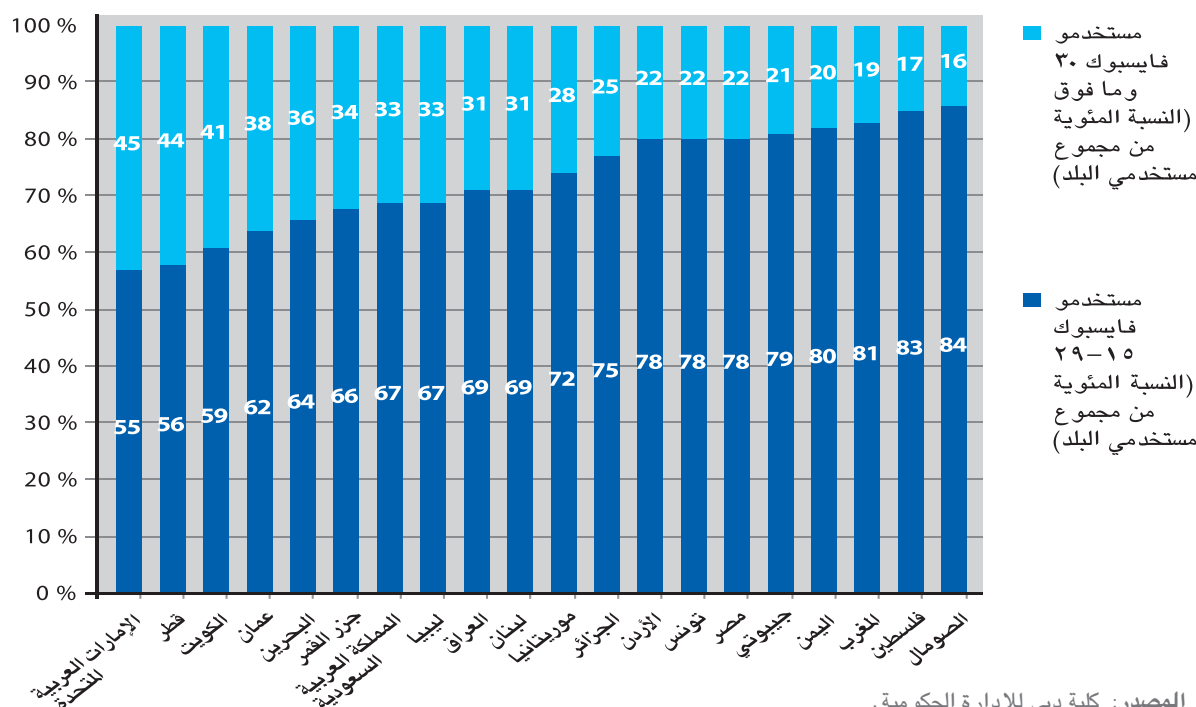
المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، Arab Social Media Report: Facebook Usage, Vol. 1, No. 1.

مَن هم مستخدمو الشبكات الاجتماعية في العالم العربي؟

ومن ناحية نسب الذكور والإناث بين مستخدمي فايسبوك، توصلت الدراسة إلى استنتاج أن عدد الذكور من مستخدمي فايسبوك يبلغ ضعف عدد الإناث في المنطقة العربية، بخلاف المعدل العالمي العام حيث يكون عدد الإناث ٥٤ في المائة من مجموع عدد مستخدمي فايسبوك.

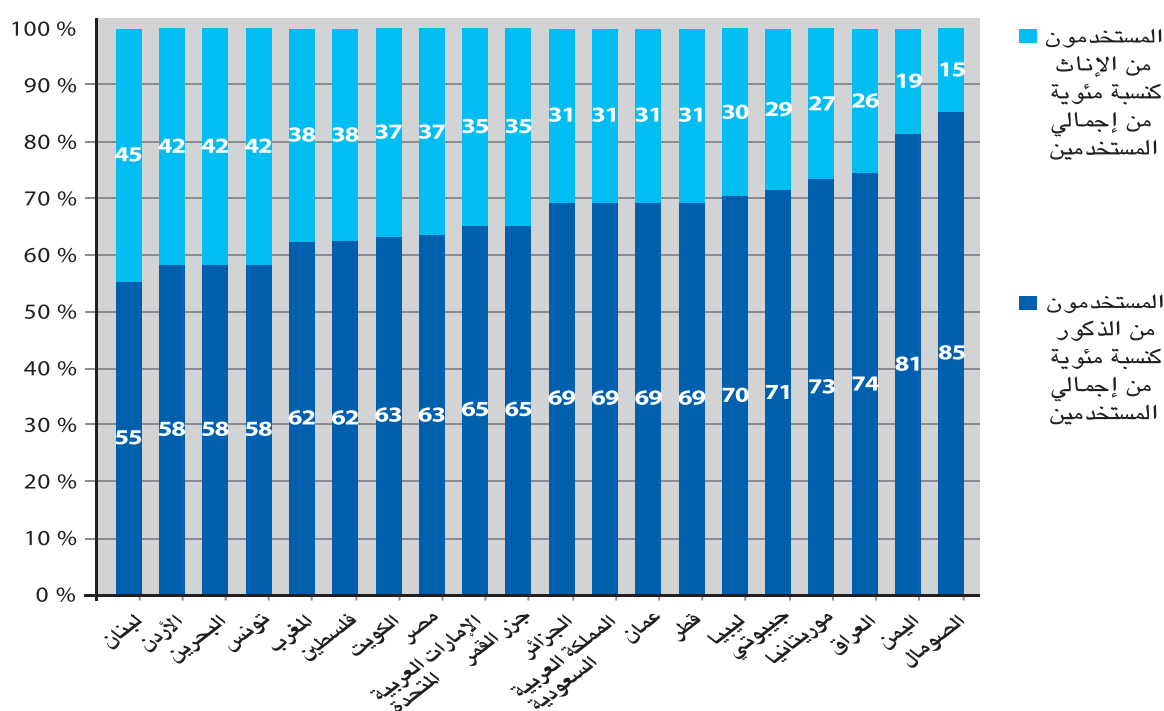
تدل الأرقام التي جمعتها كلية دبي للإدارة الحكومية أن مستخدمي شبكة فايسبوك في العالم العربي هم في أغليبيتهم من الشباب بين أعمار ١٥ و ٢٩ سنة.

التوزيع السكاني لمستخدمي فايسبوك في العالم العربي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)



المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية.
ملاحظة: لم تدرج الجمهورية العربية السورية والسودان مع سائر البلدان وذلك بسبب عدم توافر معلومات لديهما.

نسب الذكور والإناث في عدد مستخدمي فايسبوك في العالم العربي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)



المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية.

هل الربيع العربي وليد التكنولوجيات؟

هل يمكن القول إن الربيع العربي ما كان ليحدث لولا التكنولوجيات الجديدة، ومنها مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت؟ من الصعب الجزم في الإجابة على هذا السؤال. ولكن من المؤكد أن هذه التكنولوجيات الجديدة كان لها تأثيراً كبيراً، وذلك إلى جانب عوامل أخرى أساسية أدت إلى ولادة الحركات الشعبية، ومنها الإحباط السائد عند شعوب البلدان العربية بسبب غياب العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية وتفشي الفساد والفقر والتخلف رغم ما تملكه هذه البلدان من موارد وطاقت. ولو كانت الحياة على ما يرام، والأنظمة الحاكمة عادلة وشفافة، لما تحركت الشعوب مع أو بدون وجود التكنولوجيات. ففايسبوك وتويتر وغيرهما من وسائل التواصل لم يتسببوا بثورات في البلدان التي تنعم شعوبها بالحرية والرفاهية والعدالة. ويبقى السبب الأساسي وراء التحركات الشعبية العربية هو عدم رضا الشعوب بالأوضاع التي آلت إليها بلدانها في ظل الأنظمة الحاكمة، ولم تفعل التكنولوجيات أكثر من تأمين المنبر اللازم لإيصال الرسالة إلى الجماهير.

هل الحركات الشعبية هي الوحيدة المستفيدة من مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت؟

لقد سلط هذا المقال حتى الآن الضوء على الشباب في العالم العربي كمستخدمين للشبكات الاجتماعية على الإنترنت من أجل التعبير عن آرائهم بحرية وللدعوة إلى التجمعات والمظاهرات الشعبية. والسؤال المطروح هنا هو: هل يستفيد المسؤولون والحكام من استخدام هذه المواقع الإلكترونية لمخاطبة الرأي العام؟

لقد بدأ عدد من المسؤولين في المنطقة، ومنهم رؤساء الدول والشخصيات السياسية الموالية والمعارضة والعائلات الحاكمة، بالنظر بجدية إلى أهمية المواقع الاجتماعية على الإنترنت وخاصة بالنسبة إلى استخدامها كوسيلة لترويج أجنداتهم السياسية. وهناك حالياً صفحات على فايسبوك لعدد من الشخصيات السياسية، ومنهم من يستعمل تويتر لإيصال الرسائل القصيرة، حتى أن البعض الآخر يستعمل وسائل الحوار الإلكتروني (Webchat) للتواصل مع المواطنين.

ويتساءل البعض عن صفحات فايسبوك التي تشيد بشخصيات معينة، والتي تسوّق نفسها كصفحات مستقلة أنشأها معجبون، وعما إذا كانت حقيقة مستقلة أو أنها مجرد محاولات خفية لهذه الشخصيات لتسويق نفسها وأفكارها لشريحة من الشعب ربما لا تقرأ أو لا تستمع إلى الوسائل الإعلامية التقليدية الرسمية. والأمثلة في هذا المجال كثيرة وسهلة المنال، إذ يمكن للقارئ أن يبحث بواسطة موقع غوغل (Google.com) عن صفحات للحكام والرؤساء الحاليين، أو حتى عن صفحات لرؤساء سابقين خسروا مواقعهم بفضل الحركات الشعبية، على الشبكات الاجتماعية على الإنترنت. ويوجد أيضاً عدداً من السياسيين الذين يستعملون تويتر لإيصال رسائل قصيرة إلى قاعدتهم الشعبية، ويمكن للقارئ أن يصل بواسطة موقع غوغل إلى هذه الرسائل، وذلك عبر البحث عن اسم الشخصية المطلوبة مع إضافة كلمة تويتر إلى مجال البحث.

الحواشي

فيكون عنصر العلنية متوفراً وذلك في ضوء عدد الأشخاص المرسل إليهم والبالغ ٢٢ شخصاً (الحكم غير منشور).

(١٩) عدلت المادة ١٧٣ من اقتراح قانون المعاملات الإلكترونية اللبناني البند ٣ من المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات اللبناني (النشر بالوسائل الإلكترونية) (النشر الإلكتروني) على النحو التالي: «الكتابة والرسوم واللوحات والصور والأفلام والشارات والتصاوير على اختلافها إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على شخص أو أكثر أيا كانت الوسيلة المعتمدة لذلك بما فيها الوسائل الإلكترونية».

(٢٠) Wolak, J., Finkelhor, D., Mitchell, K. and Ybarra, M. 2008. Online "Predators" and their Victims: Myths, Realities and Implications for Prevention and Treatment. In American Psychologist. 63, pp. 111-128.

(٢١) Berkman Center for Internet & Society at Harvard University, *Enhancing Child Safety and Online Technologies*. Final Report of the Internet Safety Technical Task Force to the Multi-State Working Group on Social Networking of State Attorneys General of the United States. December 31, 2008.

(٢٢) <http://rss.thesmokinggun.com/documents/florida/girls-busted-phony-facebook-pages>.

(٢٣) International Telecommunication Union, *Child Online Protection: Statistical Framework and Indicators 2010*. http://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-COP.01-11-2010-PDF-E.pdf.

(٢٤) www.globalpulse2010.gov/topic8.html

(٢٥) SCOPUS 2007

(٢٦) A. Zahlan, Science and Sovereignty: Prospects for the Arab World, 2010

(٢٧) جائزة التميز للحكومة الإلكترونية ٢٠١١.

<http://www.egovawards.bh/HomePageAr.aspx>

(٢٨) جائزة الإنجاز للتعاملات الإلكترونية الحكومية.

http://www.yesser.gov.sa/ar/Award/Pages/about_eAward.aspx

(٢٩) جائزة السلطان قابوس للإبداع في الخدمات الحكومية الإلكترونية.

<http://www.ita.gov.om/HMAward/>

(٣٠) <http://www.egulf-oman.com/arabic/award.htm>

(٣١) الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية

<http://www.discover-syria.com/news/2231>

(٣٢) <http://www.wsis-award.org/about/all-about-the-wsa>

(٣٣) http://www.yesser.gov.sa/ar/Award/Pages/about_eAward.aspx

(٣٤) <http://www.egulf-oman.com/arabic/award.htm>

(٣٥) <http://www.unpan.org/DPADM/UNPSDayAwards/UNEGovSurveyAwards/tabid/1309/language/en-US/Default.aspx>.

(٣٦) <http://www.wsis-award.org/>

(٣٧) Dubai School of Government, Racha Mourtada and Fadi Salem, Arab

(١) <http://www.facebook.com/press/info.php?statistics>

(٢) <http://children.foreignpolicyblogs.com/2010/09/26/cyber-bullying>

(٣) <http://networkconference.netstudies.org/2010/04/teenage-cyber-bullying-and-facebook-%E2%80%93-reducing-the-risks/>.

(٤) <http://safety.more4kids.info/192/cyber-bullying/>

(٥) <http://www.webkinz.com/>

(٦) <http://www.itp.net/583730-bahrain-reveals-first-ict-safety-review>

(٧) United Nations Public Administration Network (UNPAN), UNPAN Arab States, *Internet Safety to be Taught in United Arab Emirates Schools*, 15 November 2010. <http://www.unpan.org/Regions/ArabStates/PublicAdministrationNews/tabid/114mctl/ArticleView/ModuleId/1463/articleId/23412/Internet-Safety-to-be-Taught-in-UAE-Schools.aspx>.

(٨) <http://www.safespace.qa/csk/ar/home.aspx>

(٩) <http://kids.cert.gov.om>

(١٠) Internet World Stats. <http://www.internetworldstats.com>

(١١) حققت مصر معايير وجود تشريع محدد لإباحية الأطفال وتحديد الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر وتجريم الحياة البسيطة للصور الإباحية للأطفال، ولم تحقق تعريف إباحية الأطفال وإلزام الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت بالتبليغ.

(١٢) http://www.mcit.gov.eg/Ar/MediaPressSer_Details.aspx?ID=509&TypeID=3.

(١٣) <http://ikeepsafe.org>

(١٤) International Telecommunication Union, *Child Online Protection: Statistical Framework and Indicators 2010*. http://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-COP.01-11-2010-PDF-E.pdf.

(١٥) <http://www.atfalouna.gov.lb>

(١٦) المركز الدولي للأطفال المفقودين والمعرضين للاستغلال، إباحية الأطفال: التشريع النموذجي والتقرير الدولي، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٨.

(١٧) د. مصطفى العوجي، القانون الجنائي العام، الجزء الأول، النظرية العامة للجريمة، مؤسسة نوفل، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص ٣٠٠. وتمييز لبناني، قرار رقم ٣٤٦ تاريخ ١٢/٥/١٩٥٩، ورقم ٦٢ تاريخ ٢/٦/١٩٦٤، ورقم ٨٣ تاريخ ٣/٩/١٩٦١، موسوعة عالية رقم ٩٧٣ و٩٧٤ و٢٥٤ و٢٥٥.

(١٨) يُراجع الحكم الصادر عن القاضي المنفرد الجزائي في بعيدا بتاريخ ١١/٣/٢٠٠٤ حول قضية دم: اعتبرت المحكمة أن الرسالة الإلكترونية الموزعة عبر الإنترنت على عدد كبير من الأشخاص، والتي تضمنت ذماً بأحدهم قد جرى توزيعها دون انتقاء، مما يحقق علم عدد غير محدود من الناس بمضمونها، ما يجعل شرط العلانية متوفراً (الحكم غير منشور).

يُراجع أيضاً الحكم الصادر عن القاضي المنفرد الجزائي في بيروت بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٧ والذي قضى بأن إرسال بيان إلكتروني إلى عدة أشخاص يدخل في عداد الحالات المنصوص عنها في الفقرة الثالثة من المادة ٩٠٢ عقوبات، وتحديداً من ضمن الكتابة الموزعة على شخص أو أكثر، لا سيما أن البريد المتداول إلكترونياً هو في الواقع رسالة مكتوبة إلكترونياً مثل أي رسالة يتم تداولها بالوسائل العادية غير الإلكترونية،

Social Media Report: Facebook Usage, Vol. 1, No.1, January 2011.

Available at: www.ArabSocialMediaReport.com.

Center for International Media Assistance, Jeffrey Ghannam, 2011, (٣٨)

Social Media in the Arab World: Leading up to the Uprising of 2011.

Available at: <http://cima.ned.org/publications/social-media-arab-world-leading-uprising-2011-0>.

بات الجميع يدرك أهمية الإنترنت ودورها في حياتنا اليومية، لما توفره من إمكانيات للتواصل ومن موارد معرفية في جميع المجالات. وتقدم الإنترنت فوائد كبرى للأطفال، حيث تثبت الدراسات أن الاستخدام الفعال للإنترنت من قبل الأطفال يسهم في تفوقهم المدرسي وتميزهم المهني فيما بعد. غير أن ما تقدمه الإنترنت ليس فقط فرصاً ممتازة للتعلم وتوسيع آفاق المعرفة وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية، بل تحمل في ثناياها مخاطر تهدد أمن زوارها، وخاصة الأطفال وسلامتهم. وأصبحت إشكالية توعية الأطفال حول مخاطر الإنترنت وسبل حمايتهم منها معادلة صعبة تستدعي اهتمام المعنيين على جميع الأصعدة.

لذلك، اختارت الإسكوا موضوع «حماية الأطفال على الإنترنت» ملف هذا العدد من نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا. ويتناول الملف جوانب مختلفة من هذه القضية والجهود المبذولة في البلدان العربية لحماية الأطفال على الإنترنت، مع التركيز على تجربتي مصر ولبنان في هذا المجال. ويعرض الملف التشريعات الأمريكية في مجال حماية الأطفال على الإنترنت والجهود الدولية التي تبذل من أجل توفير إطار إحصائي لقياس هذه الحماية. وبالإضافة إلى الملف، تتضمن النشرة عدداً من المقالات الأخرى، منها عن تأثير مواقع التواصل الاجتماعية على الإنترنت على الحركات الشعبية العربية، وعن أهمية البحث العلمي في التنمية المحلية، وعن المسابقات وجوائز التميز للتطبيقات والخدمات الإلكترونية كإحدى الوسائل المتبعة لتحفيز تطوير التطبيقات والخدمات الإلكترونية.



بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦١ ١ ٩٨١٣٠١، فاكس: +٩٦١ ١ ٩٨١٥١٠
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2011

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/ICTD/2011/3
United Nations Publication
ISSN. 1810-3448

11-0158 - November 2011 - 531

